الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر ولاية سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة : علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 /2021

من إعداد الطالبتين:

- عواج كريمة
- لبراج إيمان

تحت إشراف الأستاذة:

د. بختاوي فاطيمة الزهراء

لجنة المناقشة:

أ.د محمود لعوني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	رئيسا
د.بختاوي فاطيمة الزهراء	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	مشرفا
د.طيبي نادية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 /2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر ولاية سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة : علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 /2021

من إعداد الطالبتين:

- عواج كريمة
- لبراج إيمان

تحت إشراف الأستاذة:

د. بختاوي فاطيمة الزهراء

لجنة المناقشة:

أ.د محمود لعوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيسا
د.بختاوي فاطيمة الزهراء	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	مشرفا
د.طيبي نادية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 /2023

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني ومنحتني الحياة، وأحاطتني بحنانها وحرصت على تعليمي بصبرها

وتضحيتها إلى من كان دعاؤها سر نجاحي "أمي" الغالية حفظها الله

إلى الذي دعمني في مشواري الدراسي وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم والمعرفة "أبي"

الغالي رعاه الله.

إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي إخواني سيد أحمد و معمر وأختي الصغرى وبسام

كما لا يفوتني أن أخص إهدائي بذكر أخوالي وخالاتي وعمي وعماتي و إلى كل أفرد عائلتي حفظهم الله.

وإلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.

كريمة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم وصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

بداية أحمد الله على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل وتيسيره لنا في جميع أمورنا .

اهدي عملي هذا إلى كل من :

إلى أمي الحنونة الغالية أطال الله عمرها التي لطالما كانت عونا لي في كل خطوة خطوتها في حياتي

إلى من علمني معاني الأبوة وتحمل عبئ الأيام من أجل أن اصل لما اريد الوصول إليه كان دعما لي وسندا ولا يزال أطال الله في عمره وحفظه لي

إلى من كانوا لي سندا في هذه الحياة وبجانبي في كل الظروف إخوتي وأختي الغوالي على قلبي موسى ، مهدي ، فتيحة ، وإلى ريحان قلبي أولاد اختي البراءة ، زينب ، معاد

والي صديقات العزيزات

ايمان

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والثناء إلى الدكتورة المحترمة " بختاوي فاطيمة الزهراء " على ما قدمته لنا من توجيهات ونصائح وإرشادات وتصويبات من خلال متابعتها لبحثنا هذا في مختلف أطواره والتي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة .

كما لايفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدموه لنا من توجيهات وتصويبات .

كما نوجه بالشكر لكل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب.

"عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا "

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء شكر و تقدير قائمة الجداول قائمة الأشكال قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ-ث
الفصل الأول:الدراسات الأدبية و الدراسات السابقة	1
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية متغيرات الدراسة	2
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	2
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	2
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	3
الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي	4
الفرع الرابع: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي	4
الفرع الخامس: عناصر النمو الاقتصادي	6
المطلب الثاني: مفهوم البطالة	7
الفرع الأول: تعريف البطالة	7
الفرع الثاني: أشكال البطالة وأنواعها	8
الفرع الثالث: واقع البطالة في الجزائر	10
المطلب الثالث:مفهوم النفقات العامة	12

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة	12
الفرع الثاني:التقسيمات العلمية للنفقات العامة	13
المطلب الرابع:مفهوم التضخم في الجزائر	16
الفرع الأول: تعريف التضخم	17
الفرع الثاني: أنواع التضخم	18
المبحث الثاني: أثر المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي	22
المطلب الأول: تأثير البطالة على النمو الاقتصادي	22
المطلب الثاني:تأثير التضخم على النمو الاقتصادي	22
المطلب الثالث: تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي	25
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	31
المطلب الأول:دراسات باللغة العربية	31
المطلب الثاني:دراسات باللغة الأجنبية	34
المطلب الثالث: تقييم الدراسات الحالية	37
الفصل الثاني: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2021/1990	39
تمهيد	40
المبحث الأول: النموذج و المعطيات	41
المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة	41
المطلب الثاني: معطيات الدراسة	41
المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات	42
المطلب الأول: تمثيل البياني للمتغيرات	42

المبحث الثالث: النتائج و مناقشاتها	51
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	52
المطلب الثاني: تقدير نموذج الإنحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL و تحديد رتبته	42
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك بلإستخدام اختبار الحدود Bounds test	54
المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل	54
الفرع الأول: تقدير العلاقة في المدى الطويل	54
الفرع الثاني: تقدير العلاقة في المدى القصير	55
المطلب الخامس: إختبار جودة النموذج	57
خاتمة	64
قائمة المراجع	68
قائمة الملاحق	71

قائمة الجداول

-

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	**ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي**	**6**
01-02	**المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة**	**50**
02-02	**نتائج اختبار ADF للاستقرارية**	**52**
03-02	**نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL**	**53**
04-02	**اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test**	**54**
05-02	**نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل**	**55**
06-02	**تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)**	**56**
07-02	**نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**	**57**
08-02	**اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) الأخطاء**	**58**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	رسم بياني يبين مكونات الناتج الوطني الإجمالي	26
02-01	يبين الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة	29
01-02	التمثيل البياني لسلسة النمو الاقتصادي	42
02-02	التمثيل البياني لسلسلة النفقات العمومية	44
03-02	التمثيل البياني لسلسلة معدلات البطالة	46
04-02	التمثيل البياني لسلسلة معدلات التضخم	48
05-02	الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي	58
06-02	المدرج التكراري للبواقي	59
07-02	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي	60

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	قاعدة البيانات	72

المقدمة العامة

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في العالم، وقد نال هذا المفهوم قسطا وافرا من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية، باعتباره هدف من أهداف السياسة الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ولقد حاولت بعض الدراسات إيجاد مجموعة من الوسائل والسياسات التي تؤثر فيه، من أهمها المتغيرات الاقتصادية الكلية التي ترتبط بطريقة مباشرة بمعدل النمو الاقتصاد الوطني، و الجزائر شأنها شأن معظم الدول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة وترتبط هذه المشكلة في الجزائر بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية سواء من جهة التأثر أو جهة التأثر بمعنى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بجملة من المتغيرات

إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير كل من البطالة والنفقات العامة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2021

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما تعريف كل من النمو الاقتصادي،البطالة، التضخم والنفقات العمومية؟
- ✓ كيف تؤثر المتغيرات (البطالة، التضخم ونفقات العامة) على النمو الاقتصادي؟
- ✓ ما نوع العلاقة التي تربط المتغيرات(البطالة، التضخم والنفقات العامة)بانمو الاقتصادي؟

الفرضيات: للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة فرضية رئيسية وأخرى فرعية كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر معنوي للبطالة والنفقات العامة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر .
- يوجد علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر .

- يوجد علاقة طردية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة : للدراسة أهمية بالغة تأتي من أهمية الموضوع المعالج بحيث سنتطرق إلى دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والتي تم حصرها في كل من البطالة والنفقات العامة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2021 ، وذلك من خلال التطرق إلى الجانب نظري للدراسة يتطرق لكل المفاهيم والتعاريف الإجرائية لمصطلحات الدراسة ، بينما الجانب التطبيقي الذي يعالج الموضوع من خلال دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL بالاعتماد على برنامج EVIEWS.10

أهداف الدراسة :

- تقديم مفاهيم وتعريفات لمصطلحات الدراسة: النمو الاقتصادي، البطالة، النفقات العامة، التضخم مع الإحاطة بكل جوانبها والعلاقة النظرية بين هذه المتغيرات .
- تقدير نموذج لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في البطالة والنفقات العامة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
- تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات: النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة والنفقات العمومية في الجزائر.
- تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة .

أسباب اختيار الموضوع :

لقد اخترنا موضوع دراستنا بناء على لأسباب التالية :

- الرغبة في معالجة موضوع مهم في السياسة الاقتصادية الوطنية، وذلك من خلال محاولة ربط متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي مع البطالة والنفقات العامة والتضخم) في موضوع واحد.
- أهمية موضوع الدراسة، فالنمو الاقتصادي مؤشر مهم يدل على أحوال الدولة
- تخصص الدراسة ، بحكم تخصص الماستر (اقتصاد كمي) وهو ملائم
- الرغبة في معالجة المواضيع القياسية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين وفقا لطريقة IMRAD في تنظيم المذكرات كالتالي:

الفصل الأول: والذي كان تحت عنوان: الدراسات الأدبية و الدراسات التطبيقية، بحيث تم التطرق فيه إلى مفاهيم وتعريفات وعلاقات تخص مصطلحات البحث (النمو الاقتصادي، البطالة، النفقات العامة، التضخم)، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع دراستنا.

الفصل الثاني: والذي تحت عنوان: الدراسة القياسية، والذي حاولنا من خلاله دراسة أثر البطالة، التضخم و النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعARDL بالاعتماد على برنامجEVIEWS.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى السياسات الاقتصادية الكلية في مختلف البلدان لتحقيقها، ومن خلال هذه الدراسة عملنا على توضيح طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في البطالة والنفقات العامة والتضخم ومدى تأثير كل منها على حدى على النمو الاقتصادي في الجزائر .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى كل من النمو الاقتصادي والبطالة والنفقات العمومية والتضخم من حيث التعاريف والمفاهيم المتعلقة بهم، وأثر كل متغير على النمو الاقتصادي ، كما سنتطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا .

المبحث الأول: ماهية متغيرات الدراسة

النمو الاقتصادي عبارة عن مؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائم، بحيث يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

وردت العديد من التعاريف لمصطلح النمو الاقتصادي سنحاول إدراج أهمها فيما يلي:

* يعرف النمو الاقتصادي على أنه " ذلك الزيادة المعبر عنها السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج الوطني الصافي أو الناتج المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاهية ". **(معروف، 2005، صفحة 347)**

- ويعرف أيضا: على انه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلى الإجمالي Gross Domestic Product (GDP)، أو الدخل الوطني الإجمالي Gross National Income(GNI)،والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي **. (محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، 2008، صفحة 77)**

أي أن معدل النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلى، بل لابد أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، ما يعني أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، ولذا فان الدول ذات الكثافة السكانية العالية تعاني نسبيا مشكلة الفقر: **(أحمد ك.، 2013، صفحة 17)**

*** تعريف آخر:** وهناك من عرفه بأنه " الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج . **(ميساوي و مونير ، 2021، صفحة ص98)**

و بناءا على التعريفات السابقة نقترح التعريف التالي:

يعرف النمو بأنه تغيير ايجابي في مستوى إنتاج السلع و الخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، و لذلك يعني النمو الاقتصادي بشكل عام، زيادة الدخل لدولة معينة.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة أشكال من بينها :

* **النمو التلقائي:** وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي باستغلال ثروات الاقتصاد الوطني، ويتميز هذا النوع بالنمو البطيء والتدريجي، ويتطلب مرونة في الإطار الاجتماعي والثقافي.

***النمو المخطط:** هو ذلك النوع من النمو الذي ينشا نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع، فقوة وفعالية هذا النمو مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة، وبفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط.

***النمو العابر:** وهو ذلك النمو الذي لا يتميز بصفة الاستمرارية والثبات يظهر نتيجة لبروز عوامل طارئة تكون عادة خارجية.

* **النمو الموسع:** يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فان العقل الفردي ساكن.

* **النمو المكثف:** في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في الظروف المجتمع. **(الراشدان، 2008)**

الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي من معرفة التغيرات في الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

معدل النمو الاقتصادي =المتغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقاربة وسنة الأساس / الدخل أو الناتج في السنة الأساسي×100

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغيير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني /عدد السكان.

وبالتالي فإن معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي يساوي معدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان. **(نصيف، 2008، صفحة ص ص 336 .334)**

الفرع الرابع: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

حاولت النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي تقديم الشروط الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق أهداف النمو.

- النظرية الكلاسيكية: نادى A. Smith في عام 1776 بتقسيم العمل أو تخصيص الإنتاجي وكيفية ربطه بعملية تكوين الثروة ، ومن ثم بالميزة المطلقة في الأسواق التجارية في إطار يسوده التفاؤل ، ويرى أن المدخرات (الأرباح) هي المصدر الأساسي في زيادة معدلات التكوين الرأسمالي ويعتبره مفتاح للتقدم كما نادى بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد ، أما دافيد ريكاردو فقد اهتم بالريع، واعتبر الزراعة (الكفاءة الإنتاجية للأرض) هي المصدر الرئيسي للدخل القومي والنمو الاقتصادي التي تساهم في تقديم الغذاء للسكان اعتمادا على قانون العوائد المتناقصة ، كما أهمل دور التقدم التكنولوجي .

1- النظرية الكلاسيكية المحدثة : يمكن سرد العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي وفقا للنظرية فيما يلي: النمو في قوة العمل : يعتمد الإنتاج بشكل كبير على كميات عنصر العمل ، والزيادة في قوة العمل تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

2- النمو في رأس المال: بالنسبة لرأس المال البشري يمكن تحسنه من خلال الاستثمار في مختلف البرامج كالصحة والتعليم...الخ، كلها تساهم في تحسين نوعية رأس المال البشري وتزيد من إنتاجيه مما ينعكس إيجابيا على معدلات النمو السكني في الإنتاج. ويسري قانون تناقص الغلة على عنصر رأس المال أيضا لأن النمو في رأس المال يؤدي إلى زيادة في الإنتاج.

- **النظرية الكينزية :** اهتم كينز باقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة ،حيث يرى أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد التشغيل زاد حجم الدخل الكلي ومن أدواته:

1- الطلب الفعال: تحدث البطالة بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يستلزم الزيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2- الكفاية الحدية لرأس المال : تمثل أحد المحددات الرئيسية بمعدل الاستثمار .

3- سعر الفائدة: هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

4- المضاعف الكينزي: يقوم على فرضية (وجود البطالة لا إرادية ، اقتصاد الصناعي ، وجود فضاء في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج) .

5- نظرية دور الإطار المؤسساتي في النمو : إن الإطار المؤسسي القانوني والاجتماعي والديني والسياسي يشجع الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المحققة .

6- نظرية دور الحكومة في النمو الاقتصادي : تلعب الحكومة دورا هاما في النمو الاقتصادي من خلال توفيرها للنظام الفعال من الأسواق الحرة وتوفير التنظيمات والقوانين البيئية الملائمة من اجل خلق روح المنافسة في الأسواق ، وإبرام عقود وقوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية ووجود نظام مالي ونقدي يضمن وجود عملة

وطنية قوية ومستقرة. **(الحاج، أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2021-1990، 2021-2022، صفحة ص15)**

وفيما يلي جدولا يلخص أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

الجدول (01-01): ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

النظرية المفسرة للنمو	مصدر النمو	خصائص النمو
آدم سميث 1776 Adam Smith	تقسيم العمل	نمو غير محدود
روبرت مالثوسRobert Malthus 1798	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب قانون تزايد السكان
دافيد ريكاردو 1817Ricardo David	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب تناقص غلة الأرض
كارل ماكس 1867 Karl Marx	تراكم رأس المال	نمو محدود في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض
جوزيف شومبيترJoseph Schumpeter	سلسلة الابتكارات التكنولوجية	نمو غير مستقر، نظرية مفسرة للدورات طويلة الأجل
رودان -نيركس "نظرية النمو المتوازن" Rodan-Nurkse	إحداث توازن في نمو جميع القطاعات مع ضرورة الدفعة القوية	نمو محدود لمحدودية الموارد للنهوض بكل القطاعات اللازمة
ألبرت هيرشمان "نظرية النمو غير المتوازن "Albert-Hirschman	إحداث اختلال في نمو القطاعات	نمو غير مستقر، سبب إشكالية إيجاد الاختلال حجمه ومقداره

المصدر : **(الحاج، أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2021-1990، 2021-2022، صفحة ص16)**

الفرع الخامس: عناصر النمو (أمين، 2012-2011، صفحة ص36)

تتمثل عناصر النمو الاقتصاد أساسا في العمل ، رأس المال ، التقدم التكنولوجي .

العمل: هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته. وحجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا عدد ساعات

العمل وبإنتاجية عنصر العمل ، أي كلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج ، وإنتاجية العمل هي حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه .

رأس المال : هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين ، ويعتبر عنصرا من عناصر النمو لأنه يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة ، وعلى توسيع الناتج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى .

التقدم التقني أو التكنولوجي : وهو عبارة عن مجموعة من النظم و الوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، أي الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية ، حتى ولو بقيت عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مفهوم البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبري في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل ، لذا استحوذ موضوع البطالة على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه موضوعا يفرض نفسه ومن أهم التعاريف نذكر ما يلي :

الفرع الأول: مفهوم البطالة

يعتبر الشخص عاطلا إذا لم يكن لديه عمل، ولكنه يسعى جاهدا للبحث عنه ولكنه لا يجده. والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه فإنهم يكونوا متعطلين برغبتهم ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة.

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عن العمل ولكنهم لا يجدون عمل. وذلك خلال فترة الإسناد .والمقصود بفترة الإسناد هي الفترة التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع أو أسبوعين. **(داود، 2010)**

كما عرفها الديوان الوطني للإحصاء يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

* أن يكون في سن يسمح له بالعمل(بين 15 سنة و64 سنة).

* لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

* أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل .

* أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك .

ومن خلال التعاريف السابقة للبطالة نقترح التعريف التالي:

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معني في المجمعات الريفية التقليدية. **(فارس، 2005،2004، صفحة ص ص 4،5)**

الفرع الثاني: أشكال البطالة وأنواعها:

يمكن تقسيم أشكال البطالة إلى الأنواع التالية:

1- النوع الأول:

تقسم البطالة حسب نمط التشغيل إلى ثلاثة أنماط هي:

أ - البطالة السافرة : ويقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القدرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي ، مثل بطالة الخرجين .

ب- البطالة الجزئية أو نقص التشغيل: وتعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملا، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب. ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة لتشغيل، كما يكون إنتاجهم عادة أقل من الأعمال الأخرى.

ج- البطالة المقنعة أو المستترة: وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم على نحو متدن. وتعد هذه البطالة أخبث الأنواع خاصة في الدول النامية، لأنها الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول.

2-النوع الثاني:

تقسم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد إلى ثلاثة أنماط وهي:

أ- البطالة الاحتكاكية (الفنية) : وهي التي تحدث عندما يتعطل الأشخاص مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب . وينشأ عادة هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات ، أو لصعوبة تدريبهم على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها ، والتي يتزايد الطلب عليها من سوق العمل . **(عيسى، قرقاد، و العايب ، 2018، صفحة ص146)**

ب- البطالة الدورية :وهي التي تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيدا في النشاط الاقتصادي المتكامل فعندما يحدث انخفاض عابر في الطلب على البضائع ، يرغم أصحاب المصانع على تخفيض عدد العمال أو تخفيض ساعات عملهم .

ج- البطالة الهيكلية (البنائية) : ويقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل ، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي ، وتؤدي إلى وجود حالة من عدم توافق بين الفرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه ، وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات أو تغيرات في السوق العمل نفسه .

3- النوع الثالث:

تنقسم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:

أ- البطالة الموسمية : وهي البطالة التي تحدث أساسا في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي ، كما قد تحدث في بعض الصناعات في الريف ، بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي ، نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك .

ب- البطالة الاختيارية : وهي في الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل ، إما لعزوفه أو تفضيله لوقت الفراغ ، وإما لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن ، أو للانسحاب من سوق العمل لإرادته .

ج- البطالة الإجبارية أو القسرية: ويقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري ، أي دون إرادته أو اختياره ، وتحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسري مع أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد ، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف على الرغم من بحثهم الجدي عنه ، وقدرتهم عليه ، وقبولهم لمستوى الأجر السائد .وهذا النوع من البطالة في الدول الصناعية ، أو في حالة خصخصته الشركات و المنشآت العامة في الاقتصاد الوطني . **(عيسى، قرقاد، و العايب ، 2018، صفحة ص147)**

الفرع الثالث: واقع البطالة في الجزائر

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات إلى تفاقم اختلالات سوق العمل عبر الارتفاع الكبير لنسبة البطالة والاستخدام الناقص لليد العاملة ، وفي نفس الوقت كان انتشار النشاطات غير المصرح بها أو غير الرسمية الملجأ لعدد متزايد من اليد العاملة ، تتشكل أغلبيتهم من طالبي العمل الأول مرة ، تقل أعمارهم عن 30سنة وبدون تأهيل أو حاملي شهادات ، بما فيهم الجامعيين بالإضافة إلى العمال ضحايا التسريح لأسباب اقتصادية ، وفي إطار مواجهة التحديات فيما تكمن جهود الحكومة الجزائرية لحل معضلة البطالة .

أولا: ظهور مشكلة البطالة في الجزائر

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرة خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك ، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة ، بل في مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% عام 1987 إلى 28% سنة 1999.هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة. **(صفية، 2014، صفحة ص556)**

ثانيا: أسباب البطالة في الجزائر

من أهم أسباب البطالة نذكر ما يلي:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.
- إسناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاته.
- النمو الديمغرافي.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة. **(صفية، 2014، صفحة ص556)**
- كما أن هنالك أسباب أخرى للبطالة تتمثل فيما يلي:

من الناحية النظرية قد تنشأ البطالة من أنواع مختلفة من الاختلالات في سوق العمل ، تنشأ جراء التقلبات الموسمية ، كما قد تنشأ من الإستخدام غير الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، في حين قد تنجم عن نقص الاستثمارات الجديدة ، أو كون الاستثمارات الجديدة كثيفة رأس المال بدرجة لا تسمح بامتصاص اليد العاملة ، في حين قد تنشأ البطالة من عيوب في سوق العمل مما يؤدي لعدم تطابق بين العرض والطلب ، وتنشأ هذه العيوب من ردود الفعل السلوكية للعمال وأصحاب العمل على المعلومات غير الكاملة ، ومنه الاستجابة نادرا ما تكون فورية ومنه تستغرق الاستجابة وقت أطول.

المطلب الثالث: النفقات العامة

للنفقات العامة عدة تعاريف من بينها ما يلي :

الفرع الأول:تعريف النفقات العمومية:

- يعرف الاقتصاديون النفقات العامة على أنها " صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة ". **(بعلي و يسرى أبو العلاء، 2023، صفحة ص23)**

وتعرف أيضا:بأنها"مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة". **(أحمد ع.، 2009)**

- كما يمكن تعريفها بأنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام **(العبيدي، إقتصادات المالية العامة ، 2011، صفحة ص56)**

وبناءا على ما سبق يعتبر الإنفاق الحكومي جزء أساسي من السياسة المالية ، أين يساهم في تحديد مسار الاقتصاد كل عام حيث ينعكس في وثيقة الميزانية.(kasau, 2015, pp. 55-46)

-هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العمومية

تتخذ النفقات صورا متعددة ومتنوعة ويزداد هذا التنوع مع تزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في مختلف مجالات الحياة ، ولما كانت هذه الأنواع المتعددة من النفقات العامة يتم تقسيمها إلى أقسام يضم كل منها النفقات التي تتصف بصفات مشتركة .

1-التقسيمات العلمية للنفقات العمومية :

أ- التقسيم الوظيفي للنفقات العمومية : استنادا إلى هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العمومية إلى ثلاثة أقسام:

-النفقات الإدارية: والتي تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية، وغالبية إن لم تكن جميع هذه النفقات يمكن تصنيفها على أنها نفقات جارية**. (عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر ، 2008، صفحة ص476)**

- النفقات الاجتماعية: وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة. واسنادا إلى ذلك فإن غالبية أن لم يكن جميع نفقات برامج الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل إعانات الفقراء، إعانة الرعاية الصحية، إعانات البطالة، إعانات التدريب التحويلي لغير القادرين...إلخ . **(عثمان، المالية العامة، 2008، صفحة ص477)**

- النفقات الاقتصادية: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد القوى والري والصرف ، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة .وهذا النوع من النفقات يحتل مكانا بارزا في البلاد النامية نظرا لقيام الدولة بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي . **(الله، 2006، صفحة ص477)**

ب- تقسيم النفقات حسب طبيعتها: استنادا إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعيين من النفقات، النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

- النفقات الحقيقية: وهي تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض -العمل -رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، دفاع عدالة، المرافق العامة بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي. فكافة المشتريات الحكومية من سلع وخدمات لازمة لإعداد وتجهيز جيش قوي، المحافظة على الأمن، إقامة الطرق، إقامة المستشفيات وتشغيلها، إقامة وتسيير وتشغيل المدارس والجامعات...الخ

جميعها تعد النفقات حكومية حقيقية، كما أنها تعد دخولا لأصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من سلع وخدمات إنتاجية، ومن المؤكد أن هذه الدخول الجديدة تمثل جزءا من الدخل القومي.وتتضمن النفقات الحكومية الحقيقية بدورها مجموعتين من النفقات : *النفقات الاستهلاكية : والتي تمثل النفقات الحكومية الجارية ، والتي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات الجارية مثل مرتبات وأجور موظفي الدولة والمنفق على مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المرافق العامة والصيانة العادية .....الخ

-النفقات الحكومية الرأسمالية: والتي تمثل إضافة للمكون الرأسمالي للمجتمع ويدخل في نطاق هذه المجموعة كل ما يتم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى مشروعات البنية الأساسية من طرق وجسور وسدود....الخ. **(دراز، 2003، صفحة ص ص 264، 265)**

-النفقات التحويلية : النفقات التي تنفقها الدولة لمساعدة المحتاجين ونفقات الضمان الاجتماعي ونفقات التأمين ضد الشيخوخة والبطالة والإعانات الخيرية والمساعدات الاقتصادية لمكافحة الغلاء وخفض الأسعار وكذلك نفقات الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة كالعلاج والتعليم ، لا هدف لها سوى رفع الحرمان الذي أصاب الطبقات المحتاجة والحد من التفاوت الاجتماعي الناجم عن سوء توزيع الثروة القومية والمداخيل بين الأغنياء والفقراء .

مما لاشك فيه أن هذه النفقات التي باقتطاعها من ثروات ومداخيل الطبقات الغنية وإعادة توزيعها على الطبقات الفقيرة من شأنها أن تحدث تغييرا في توزيع الدخل القومي بين الأفراد في المجتمع ، وذلك عن طريق توفيرها

مداخيل إضافية للفقراء . فالإعانات النقدية والخدمات الاجتماعية وغيرها من التقديمات المجانية التي تقوم بها الدولة ليست في الحقيقة سوى مداخيل إضافية تحصل عليها الطبقات الفقيرة على حساب جزء من ثروات ومداخيل الطبقات الغنية وبما أن هذا النوع من النفقات ينتقل من حساب فئة اجتماعية ميسورة لحساب فئة اجتماعية محتاجة يصبح من الطبيعي أن يطلق عليه تسمية النفقات التحويلية . **(محفوظ، 2004)**

ج- تقسيم النفقات حسب دوريتها: يتم تقسيم النفقات حسب هذا المعيار إلى نفقات عادية وغير عادية

- النفقات العادية : تتميز النفقات العادية بدوريتها وبهذا يمكن للحكومة تقديرها قريبا من الصحة . ومن أمثلة النفقات العادية ما تتكلفه مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم وما تستلزمه مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم وغيرها من المرافق في الأحوال العادية ولا نعني بالنفقات العادية أنها لا تتغير بين السنة والأخرى ، أو أنها تتوافق دائما مع ما قدر لها لأنه يحدث أن تختلف في سنة عنها في أخرى أو أن تزيد أو تقل عما قدر لها، ولكن الزيادة في بعض النفقات العادية يمكن في الغالب سدها بالتوفير في النفقات عادية أخرى مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها . **(فوزي، 1972، صفحة ص49)**

- النفقات غير العادية: يقصد بها تلك التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثالها : النفقات الاستثمارية الضخمة والنفقات الحربية الناجمة عن نشوب الحرب ، والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبرى كالفيضانات والزلازل . **(شهاب، 2004، صفحة ص211)**

2- **التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:** يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدولة المختلفة وهي موازنات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية . إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب تقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية والإدارية أو الوظيفية. وتقليديا تقسم النفقات العامة وفق الوحدات التنظيمية للجهاز الحكومي بحيث يخصص لكل وزارة فصل خاص بها في وثيقة الموازنة، ويسمى هذا التقسيم بالتقسيم الإداري أو التنظيمي.

ويفيد هذا التبويب في تحديد مسؤولية صرف النفقات العامة والرقابة على التنفيذ والصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لكل جهة إدارية .

كما يتبع التقسيم الإداري تقسيم آخر هو التقسيم النوعي حيث يكون وفقا لطبيعة النفقة أو لأعراض الصرف ، حيث يبين أنواع الاعتمادات المخصصة للأجهزة الإدارية مثل الرواتب ومصارف التشغيل والصيانة والمشاريع والإعانات ... الخ وبشكل عام كل دولة تقسم نفقاتها بالشكل الذي يتلاءم معها وإن كان الاتجاه الحديث يميل إلى محاولات التوفيق بين التقسيمات العلمية والاعتبارية الأخرى . **(العبيدي، اقتصاديات المالية العامة ، 2011)**

3-**تقسيم النفقات العمومية في الفكر الإسلامي :** يمكن تقسيم النفقات العامة في الفكر الإسلامي وفقا لتخصيص بعض الإيرادات العامة إما بالقرآن كالزكاة وخمس الغنائم وإما باجتهاد بعض الفقهاء كالودائع والتركات التي لا وارث لها على النحو التالي : **(وآخرون، صفحة ص227 ، 228)**

- نفقات المصالح العامة، وتمول هذه من نفقات المصالح العامة، وتمول هذه من إيرادات الخراج والجزية والشعور.

- نفقات أموال الزكاة وهي للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل على النحو المعروف في آية الصدقات بسورة (المائدة_60)

- نفقات خمس الغنائم وهي الله وللرسول ولذي القربى واليتامى المساكين وابن السبيل. ثم صار سهم الرسول وسهم أقربائه للدفاع والسلاح .

- نفقات ما يؤول من ضرائب والودائع التي لا وارث لها وهي تكون للفقراء .

المطلب الرابع:مفهوم التضخم

هناك عدة إسهامات من المفكرين والباحثين لإعطاء تعريف لهذا المصطلح نذكر من بينها ما يلي:

الفرع الأول: تعريف التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشبعة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، وهذا ما يبدي لنا أن تعريف التضخم مهمة صعبة، حيث يصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات، من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس. إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير المألوف) للأسعار ، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة ، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار **(هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، 2005/2006، صفحة ص27)**

- المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار في دولة ما الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة **(عريقات، 2006، صفحة ص155)**

- كما يقال أن التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية، وبموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود، وتتعطل وظيفة النقود كمخزون للقيمة، ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط بسبب انعدام قيمة النقود نسبيا. **(النسور، 2013، صفحة ص190)**

إن التضخم هو ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى تنجم إما عن زيادة في عرض النقود بمعدلات تفوق نمو الإنتاج فتؤدي إلى زيادة نسبية في الأسعار المحلية ، أو بسبب اللجوء إلى التمويل بالعجز بسبب السياسات المالية التوسعية (fridman, 1963, p. 10)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التضخم على أنه هو الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار في مجتمع ما.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

من المعلوم أن التضخم عدة أنواع تختلف في آثارها من نوع على آخر حسب المتغيرات الاقتصادية المسببة فيه، إلا أنها تشترك في جوهرها كون التضخم يعني في الأخير انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ومن بين هذه الأنواع نجد العديد من التقسيمات تندرج ضمنها عدة أشكال من التضخم لعل أبرزها ما يلي :

1- حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار :

يتم التمييز بين عدة أنواع من التضخم حسب درجة تحكم ورقابة السلطات النقدية في الدولة على المستوى العام للأسعار ، ففي بعض الحالات يلاحظ ظهور ملامح للضغوط التضخمية على الاقتصاد إلا أنها لا تنعكس على مستوى العام للأسعار كنتيجة للرقابة الشديدة التي تنتجها الحكومة على أسعار السلع والخدمات ، ويمكن التمييز بين نوعين من الاتجاهات التضخمية بهذا المفهوم :

أ. التضخم المكبوت (الكامن):

لقد أثبتت التجارب التي مر بها الكثير من الدول إمكانية ظهور حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخيمي ومع ذلك تحتفظ على استقرارها، نتيجة لاتخاذ سياسات تقضي بتجميد الأسعار والحد من زيادتها، لذلك يميل الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف مثل هذه الحالات بأنها ظواهر تضخمية مكبوتة رغم ثبات الأسعار. **(هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، 2005/2006، صفحة ص 36)**

ب. التضخم المكشوف(المفتوح): بعكس النوع السابق فإن التضخم المكشوف يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه، أو التأثير فيه. وإلى جانب إحجام الدولة وموقفها السلبي فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة في الأسعار، ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين...الخ، الشيء الذي يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطها نتيجة إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف حجم الإنتاج، أو زيادة الكتلة النقدية...الخ **(هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، 2005/2006، صفحة ص37)**

2- التضخم المرتبط بسرعة ارتفاع الأسعار :

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى:

أ. **التضخم الزاحف:**التضخم الزاحف أو ما يطلق عليه بالتضخم الدائم هو عبارة عن الارتفاع الطفيف في مستوى العام للأسعار بشكل بطيء ومتواصل وهو من أخف أنواع التضخم من حيث آثارها على الاقتصاد ، بحيث يمكن أن تتراوح هذه الزيادة الطفيفة في الأسعار من 1% إلى 3% سنويا ، ويرى البعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم لديه تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ولا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني بحيث يكون هناك ارتفاع بسيط في أسعار السلع المنتجة قبل أن تحدث زيادة في أسعار المواد الوسطية التي تدخل في عملية الإنتاج مما يزيد هامش الربح لدى المستثمرين والمنتجين ويكون محفزا لزيادة إنتاجهم من هذه السلع ، في حين يرى البعض الآخر أن خطورة هذا النوع من التضخم تكمن في استمراره على المستوى الطويل وقبوله من طرف الأعوان الاقتصاديين مما يساهم في خروجه عن نطاق التحكم فيه ويخرجه كونه تضخما زاحفا. **(الحاج، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قساسية خلال فترة 1990-2021، 2021-2022، صفحة ص26)**

ب. **التضخم العنيف:**كما تطرقنا سابقا في تعريف التضخم الزاحف أن استمراره على المدى الطويل يخرجه من كونه تضخما زاحفا ليتولد عنه التضخم العنيف أين يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل كبير ومستمر ، بحيث يشير بعض الاقتصاديين أنه إذا تجاوزت معدلات التضخم لمستوى 5% خلال أربع سنوات متتالية فإن الاقتصاد يكون بصدد التضخم العنيف ، ويكون سبب ظهور هذا النوع من التضخم عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للطلب المتزايد بحيث تنعكس هذه الزيادة فقط على المستوى العام للأسعار بدون أن يقابلها زيادة الإنتاج ، مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع وينعكس ذلك بدوره على انخفاض في الأجور الحقيقية للعام مما يدفع بهم للمطالبة بالرفع في أجورهم الاسمية والتي تذهب إلى خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات بدون أن يقابلها العرض منها فترتفع الأسعار مرة أخرى مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من الزيادات التراكمية في حركة الأسعار والأجور ، وما قد يزيد من عنف وقوة الضغوط التضخمية هو لجوء السلطات النقدية وتحت إيعاز من الحكومة إلى زيادة الإصدار النقدي بدون غطاء يعبر عن زيادة النشاط الاقتصادي وهذا بهدف

تغطية النفقات الحكومية وتمويل عجز الموازنة ، كل هذه الأمور مجتمعه تؤدي إلى فقدان النقود لوظائفها الأساسية كمخزن للقيمة ويحدث خلل في ميزان المدفوعات باستنزاف أكثر للاحتياطات من الذهب والعملية الصعبة ، وفي حالة عدم الحد من هذا التضخم قد يتحول إلى تضخم جامح يهدد النظام النقدي بأكمله. **(الحاج، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قساسية خلال فترة 2021-1990، 2022-2021، صفحة ص26)**

ج. التضخم الجامح: يعتبر التضخم الجامح من أكثر أنواع التضخم قسوة على الاقتصاد ، إذ تشهد السلع والخدمات ارتفاعا جنونيا في أسعارها بحيث تتعدى نسبة الزيادات في الأسعار 50% وقد تصل إلى حتى 80% سنويا ، ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان التي تشهد اختلالا في هيكلها الإنتاجي وعجزا في ميزان مدفوعاتها وعدم توفرها على قدر كاف من الموارد الاقتصادية والمالية ، مما يدفع بالحكومة إلى اللجوء لعملية الإصدار النقدي بدون غطاء لتمويل الاستثمارات وخططها التنموية وبهذا تدخل حركة الأجور والأسعار في حلقة مفرغة عبر سلسلة من الزيادات التراكمية أين تصل الزيادات في الأسعار إلى أرقام فلكية بحيث تفوق في بعض الأحيان تكلفة طبع وإصدار العملة المحلية قيمتها الاسمية كما حصل في دول البرازيل والأرجنتين عام 1980، 1984 ، وقبلهما ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1923 وهذا النوع من التضخم يحدث خلال فترة زمنية قصيرة جدا وهو أشد أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني ، ويؤدي في غالب الأحيان إلى الفقدان الكلي للثقة في العملة المحلية والتخلي عنها مما يؤدي لا محالة إلى تدمير الاقتصاد الوطني وإدخال الدولة في سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحي السياسية منها. **(الحاج، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قساسية خلال فترة 2021-1990، 2022-2021، صفحة ص27)**

3- التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية :

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى نوعين :

أ. التضخم الاستهلاكي:

التضخم الاستهلاكي أو مما يسمى بالتضخم السلعي يمس أسعار السلع الاستهلاكية دونها من السلع والخدمات الأخرى، وبالتالي فهو يصيب قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية فقط.

ب. **التضخم الاستثماري:**

التضخم الاستثماري أو ما يسمى بالتضخم الربحي يمس أسعار السلع الاستثمارية دونها من السلع الأخرى، أي أنه يصيب قطاع إنتاج السلع الاستثمارية فقط.

هذا النوع من التضخم والذي ينطوي على شكلين من أشكال التضخم (التضخم الاستهلاكي والتضخم الاستثماري) ويتولد كنتيجة لزيادة في حجم الاستهلاك والاستثمار بما يفوق بكثير حجم الادخار المحقق في الاقتصاد ، وفي كلتا الحالتين يحقق أرباح كبيرة مؤقتة لمنتجي هذه السلع**. (الحاج، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قساسية خلال فترة 2021-1990، 2022-2021، صفحة ص27)**

تظهر نتائج التقدير أن هنالك علاقة معنوية بين من النفقات ومعدلات البطالة ومعدل التضخم بينما لا يوجد أثر للناتج المحلي الإجمالي على النفقات العمومية. فعلى الرغم من السياسات المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الجزائر عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته، ورغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، و هذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط، وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

كما تظهر النتائج بأن هنالك علاقة عكسية بين النفقات العمومية ومعدلات التضخم وهو ما توافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أنه كلما زادت النفقات العمومية بوحدة واحدة انخفضت معدلات التضخم بنسبة 25 %.

كما أن هنالك علاقة عكسية بين النفقات العمومية ومعدلات البطالة، وهو أيضا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبالنظر للدالة المقدرة فإنه كلما زادت النفقات بوحدة واحدة انخفضت معدلات البطالة ب 38%

المبحث الثاني: اثر المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تأثير البطالة على النمو الاقتصادي

إن للنشاط الاقتصادي تأثير مباشر على معدلات البطالة من خلال التغير الذي يحصل على حجم اليد العاملة المشتغلة والعاطلة عن العمل، فنجد أنه في الذي يصاحبه زيادة في النشاط الاقتصادي تزيد ،حالة الازدهار والتوسع الاقتصادي مناصب الشغل عما كانت عليه من ذي قبل، وهذا تماشيا مع الزيادة في المخرجات من السلع والخدمات، وأما في حالة الانكماش والركود الاقتصادي؛ الذي يصاحبه فإن مناصب الشغل تتقلص وهذا نتيجة لانخفاض ،انخفاض في النشاط الاقتصادي الاستهلاك وبالتالي انخفاض الإنتاج . فتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق، وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة و مصدرها ومدى ارتباطاها بالقطاعات الأكثر تأثير على النمو الاقتصادي. نظار للاهتمام الكبير الذي يلقاه كل من مفهوم البطالة والنمو الاقتصادي لدى الباحثين والدارسين فان العديد من الدارسات والبحوث تؤكد على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة في أي اقتصاد، كما أن الدراسات القياسية تبين وجود علاقة سلبية حسب مفهوم **(عامر، 30/01/2021)**

المطلب الثاني:تأثير التضخم على النمو الاقتصادي

اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة التأكد تتسم بعدم من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن تم يقل حجم الاستثمار، كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين

خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات ، ويرى أصحاب هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور أي العمل يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار ، أما الفريق الآخر فيرى بأن الشواهد التاريخية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو انخفاض الميل للعمل، بل بالعكس يرون بأن التضخم ربما يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج الحجار. هناك العديد من الأفكار النظرية والدراسات التجريبية التي أجريت حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، في هذا الشأن نجد اتجاهين رئيسيين هما:

الاتجاه الأول:

وهم أنصار حيادية النقود ومنهم منظرو النظرية الكمية في صورتها البسيطة والذين ينظرون للنقود على أنها متغير حيادي، فرغم أن ارتفاعها أو انخفاضها يؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار إلا أنها لا تؤثر على مستوى النمو ؛ لأن هذا الأخير حسبهم مرتبط بعوامل حقيقية لا علاقة للنقود به مثل حجم الاستثمار وتوفر التقنية المتطورة واليد العاملة ... الخ. أما النقديين ومنهم ميلتون فريدمان فقد أشار إلى أن كمية النقود تؤثر على الكميات الحقيقية تكون في الفترة القصيرة دون الطويلة، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات نتيجة زيادة الطلب عليها، وهو ما يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم لاغتنام فرص الربح التي يتيحها السوق فتزيد معدلات النمو على المدى القصير لأن أسعار مختلف الخدمات الإنتاجية سوف تتأخر عن الارتفاع لكونها مربوطة بعقود ما بين مختلف الأطراف وهو ما يسمح للمنتجين من الاستفادة من الأرباح الإضافية التي يتيحها الارتفاع في الأسعار أما على المدى الطويل فإن اتجاه الاقتصاد إلى مستوى التشغيل يجعل زيادة الإنتاج ممكنة وبالتالي تنصرف كل زيادة في الطلب الناتج عن زيادة كمية النقود إلى رفع المستوى العام للأسعار دون الكميات .

بالنسبة لكينز فان زيادة كمية النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على افتراض بقاء الطلب عليها ثابت، وانخفاض سعر الفائدة مع بقاء الكفاية الحدية لرأس المال ثابتة سوف يشجع المستثمرين على زيادة استثماراته وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات الإنتاجية ويزيد مستوى التشغيل والنمو نتيجة زيادة الكميات المنتجة ، فإنهم لم يبتعدوا عن هذا التحليل إذ يرى كينز أن النقود يمكنها إن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الطلب الفعال ،أما في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل فانخفاض معدل الفائدة الناتج عن زيادة كمية النقود يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة وهو ما يشجع الاستثمار وطلب سلع وخدمات إنتاجية ،وفي ظل عدم وجود طاقات عاطلة في الاقتصاد فيخلق هذا الأمر جو تنافسي بين المنتجين لاجتذاب الطاقات الإنتاجية فترتفع أسعارها خالقة زيادة في التكاليف الحدية للإنتاج دون زيادة فعلية في حجم الإنتاج الحقيقي .

الاتجاه الثاني:

هم الذين يرون أن التضخم يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي لأن النقود حسبهم ليست حيادية، وقد اهتمت بعض نماذج النمو الداخلية بتبيان أثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي من خلال دراستها لتأثير الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي، علما أن نظريات النمو الداخلي هي ذلك الاتجاه الذي يرى أن معدل النمو يتحدد بمتغيرات النموذج في حد ذاتها خاصة على المدى الطويل والتطور التقني يعتبر محدد داخلي للنمو في المؤسسة وليس معطية خارجية من أهمها :

نموذج Sidrauski والذي عالج فيه مشكل النمو الداخلي من خلال دراسة أثر زيادة كمية النقود في الاقتصاد على النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يتأثر بكمية النقد المخلوقة في الاقتصاد إذا استطاعت أن تؤثر في قرارات الأفراد فيما يتعلق بتفضيل الاستهلاك أو النقود أي بعبارة أخرى الادخار، وقد شرح هذا النموذج بإسهاب وخلاصته أن نمو الكتلة النقدية بمعدل بطيء وثابت يؤدي إلى ثبات معدل الفائدة وهذا الأخير يخفض

التضخم مما يؤدي إلى تراجع تكاليف المنتجين وهو ما يزيد من أرباحهم ويشجعهم على الإنتاج أكثر فيرتفع النمو

نموذج :Jean pierre Laffarague استعان بالعديد من المعادلات الرياضية والتحليلات والفرضيات التي تحاول أن تبسط الواقع وذلك لتبيان أن الاختلاف بين الطلب على النقود من طرف الأعوان الاقتصاديين والذين قسمهم إلى أربعة أصناف وهم الرأسماليين، العمال البطالين والدولة، وعرض النقود من طرف الدولة والذي اعتبره مثل السلع المادية الأخرى التي تنتج بمزج مختلف عوامل الإنتاج يؤثر على معدل نمو الاقتصاد وذلك من خلال تأثيرها على كل من الادخار والاستثمار .فانخفاض معدل الفائدة الناتج عن زيادة كمية النقود من طرف الدولة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية من طرف الرأسماليين وبالتالي زيادة حجم الاستثمار، وزيادة هذا الأخير إلى حد معين يؤدي إلى تخفيض المردودية الحدية الناتجة عن كل وحدة إضافية منتجة، وبالتالي يصبح الاستثمار أقل جاذبية، ويقل الإقبال الرأسماليين على الاستثمارات فيرتفع طلبهم على النقود وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج في مرحلة موالية فترتفع الأسعار لأن الطلب أكبر من العرض فتقل مدخرات طبقة العمال وترتفع الأرباح الرأسماليين فيحاولون زيادة الإنتاج وهكذا يستمر الوضع ... الخ .

وما يمكن الإشارة إليه فيما يخص تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في نماذج النمو الداخلي هو أنهم اقروا العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي عبر قناة العرض النقدي غير أنهم لم يجزموا بأنها طردية أو عكسية وإنما رأوا أن خصائص كل بلد ومميزات القطاع النقدي والحقيقي فيها هو الذي يحدد اتجاه هذه العلاقة . (بوحيضر، 06/11/2021)

المطلب الثالث: تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي

يمكن اختصار أهم أثار النفقات العامة' في الآثار المباشرة و التي تؤثر على كل من الإنتاج الوطني' إعادة توزيع الدخل' أثر النفقات العامة على التشغيل' و الآثار غير المباشرة و التي تشمل كل من أثر المضاعف و أثر المعجل.

1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية :و تتمثل في :

1.1- أثار النفقات العمومية على الإنتاج الوطني:

تساهم جميع الموارد المتاحة في توليد مكونات الناتج الوطني الإجمالي و من خلال انتمائها لمختلف القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا الناتج كما هو موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (1): رسم بياني يبين مكونات الناتج الوطني الإجمالي

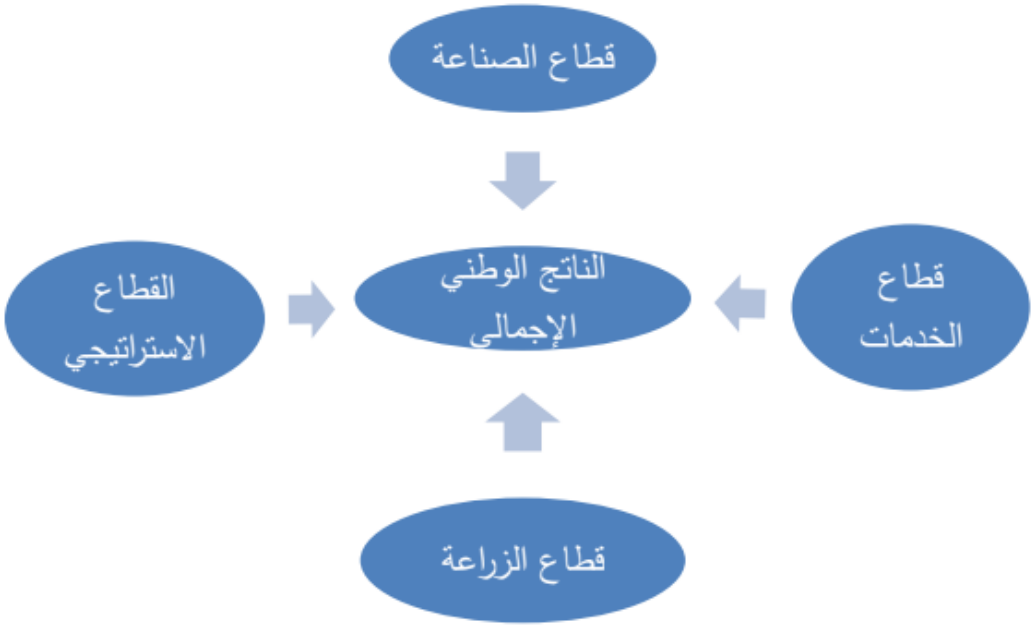

المصدر: بوسليمان زينب، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

و يتجلى أثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية و رفع درجة تأهيلها و تنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع.

2.1- أثر النفقات العامة على الاستهلاك:

يمثل الاستهلاك جانبا هاما من الإنفاق العام، وذلك عن طريق الطلب المباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية. إذ تنطوي النفقات العامة على شراء خدمات استهلاكية وكذلك شراء سلع استهلاكية، ومنه تتوقف أثار النفقات العامة على الاستهلاك على نوع هذه وظروف الفئة التي تحصل عليها.

3.1- أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل :

يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني، إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها .

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل على مرحلتين ،فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه،وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج ، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين، و تتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، و في هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأولى لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك، كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة ،أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقديم خدمات غير قابلة للتجزئة .

4.1- أثر النفقات العامة على الأسعار

حيث يستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على الأسعار،تخفيضا ،رفعا ، أو تثبيتا ،فمثلا دعم الدولة لبعض الخدمات والمنتجات يؤدي إلى خفض أسعارها في السوق ، وسياسة الدعم عن طريق المعونات تكبح التضخم مما تمنع ارتفاع الأسعار ،لأنها تنعكس في النهاية على الدخل الحقيقي ،على عكس النفقات العامة التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ،وذلك لان التمويل عن طريق القروض والإصدار النقدي وبالتالي ترتفع الأسعار.

5.1- أثر النفقات العامة على التوظيف (التشغيل)

إن الإنفاق الحكومي يؤثر في زيادة أو نقصان الطلب الفعال وبالتالي يؤثر على التوظيف فزيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع الخدمات مما يزيد من حجم التوظيف .مع ثبات

الإنفاق الخاص ، أما في حالة التوسع في الإنفاق الحكومي ونقص في الإنفاق الخاص فهذا يؤدي إلى نقص حجم التوظيف .لان في هذه الحالة الأخيرة ا ستخدم للأفراد في مشروعاتها المختلفة لا يعني إنها تخلق وظائف لهم بل يعني أنها تغري الإفراد بالعمل لديها بدلا من العمل في القطاع الخاص فالإنفاق الحكومي يحول الموارد البشرية من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

2- الآثار الغير المباشرة للنفقات العامة:

إن الإنفاق العام لا يقتصر على الآثار المباشرة التي سبق ذكرها بل تتفاعل عبر الزمن لتؤثر في الدخل وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والمعجل ،حيث يسمي أثر المضاعف بالاستهلاك المولد ، كما يطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد ويرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتتابع الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق العام المباشر حيث تؤدي إلى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الإنفاق العام وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (2): يبين الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

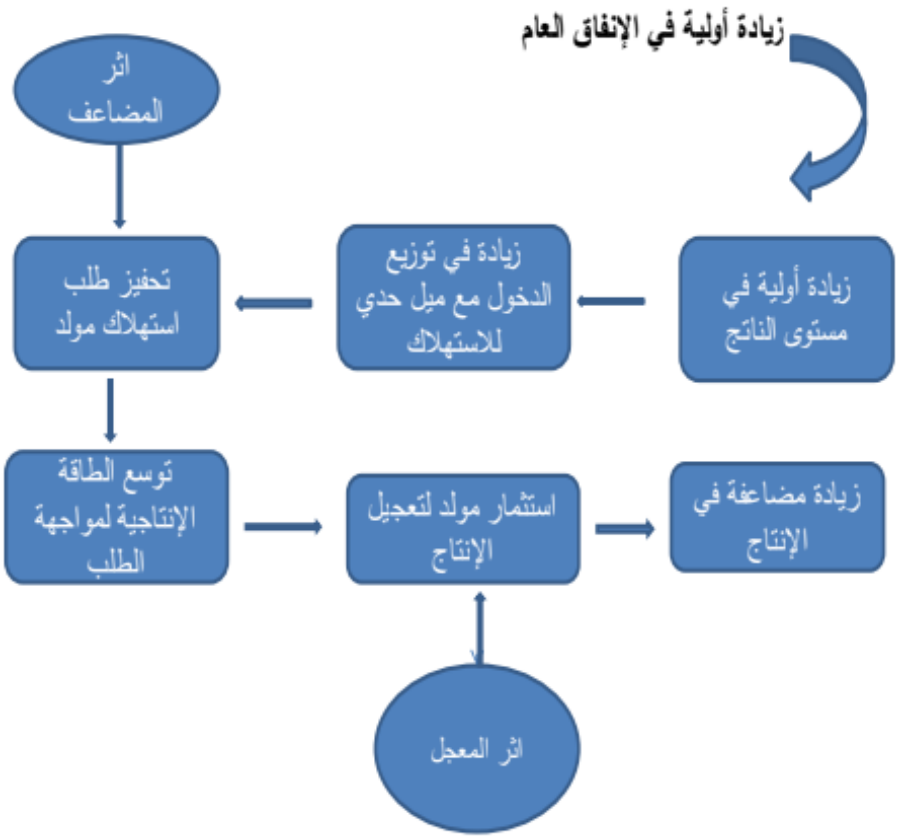

المصدر: بوسليمان زينب، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

يوضح الشكل أعلاه أن زيادة الإنفاق العام و خصوصا الاستثماري منه يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات،فيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يطلق عليه بأثر المضاعف وتعجيل الإنتاج من خلال إدخال الآلات ومعدات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل والذي يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الإنفاق العام ، وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل ،ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضريبة أعلى تعوض العجز في الميزانية العمومية الذي أحدثه التوسع في الإنفاق العام.

1.2- أثر الإنفاق العام من خلال أثر المضاعف

ورد مبدأ المضاعف لأول مرة في النظرية الاقتصادية الكينزية حيث اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك والإنفاق العام والتصدير.ويعبر مضاعف الاستثمار عن العلاقة بين التغير في الاستثمار المستقل والتغير في الدخل القومي .أي أن مضاعف الاستثمار يظهر عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر التغير بالإنفاق الاستثماري :

حيث:

M: المعامل العددي للمضاعف. ΔY التغير في الدخل القومي. ΔI : التغير في الاستثمار ويعتمد المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك ويرتبط به طرديا فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك كبير فان المضاعف سيكون كبير والعكس صحيح وفق المعادلة التالية:

حيث C يمثل الميل الحدي للاستهلاك .

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك مضاف إليه الميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح فان مضاعف الإنفاق الحكومي هو مقلوب الميل الحدي للادخار.

2.2- أثر الإنفاق العام من خلال اثر المعجل

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل، حقيقة الأمر أن زيادة الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (اثر المضاعف)، مع مرور الوقت فان منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع ،ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها ،ومع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من

زيادة أولوية في الانفتاح الوطني تسمح بإحداث زيادة الاستثمار ،كما إن اثر المعجل شأنه شان أثر المضاعف فهو يختلف من قطاع لآخر . **(زينب، 2017-2016)**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

للإجابة على إشكالية بحثنا والإلمام بجميع جوانبه ثم الانطلاق من مجموعة من الدراسات سواء بالغة العربية أو اللغات الأجنبية بحيث سنوجز أهمها كالتالي:

المطلب الأول:الدراسات بالغة العربية

الدراسة الأولى :تتمثل في دراسة :مجلد سليم ووليد بشيشي، بعنوان :دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECMلأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970_2016 ،وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة : Revue du Lareid , JUIN 2017n°04

وقد هدفت الدراسة إلى تقدير أثر كل من الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، سعر البترول، معدل التضخم على النفقات العمومية في الجزائر، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين الكتلة النقدية والنفقات العامة على المدى الطويل فزيادة الكتلة النقدية تترجم في زيادة حقيقية في النفقات العامة وإنما زيادة ظاهرية غير منفعية وكذلك على المدى القصير بالنسبة للتأخيرات الثالث والأول ؛

-هناك علاقة طردية ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العامة على المدى الطويل ؛

-هناك علاقة طردية بين النفقات العامة وسعر البترول على المدى الطويل ؛

-هناك علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل التضخم .

الدراسة الثانية :دراسة آمنة زريوط وعمر غزازي ،بعنوان :**دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDLخلال الفترة (1990_2019)**، وهي عبارة عن مقال

منشور بمجلة الاقتصاد الجديد،المجلد13/العدد1(2022) ، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDLخلال الفترة (1990_2019) ،وقد تم التوصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والبطالة ،بحيث كلما زاد الإنفاق الحكومي ب1% انخفضت البطالة ب 45%.

الدراسة الثالثة :دراسة عقون أمال،بعنوان: **أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر _دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990_2014)** ،وهي عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص :اقتصاد قياسي ،للموسم الجامعي (2015_2016)،وقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر النفقات العمومية عل كل من النمو الاقتصادي ،البطالة والتضخم ،وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار البسيط بين كل متغير مستقل و المتغير التابع 'النفقات العمومية) أين تم التوصل إلى إن الإنفاق العام يؤثر ايجابيا عل النمو الاقتصادي ،بينما هناك علاقة سلبية للإنفاق العام على البطالة في حين لا توجد علاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر .

الدراسة الرابعة: دراسة عرابي محمد بعنوان :**أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر _دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990_2017)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، في العلوم الاقتصادية ،تخصص :دراسات اقتصادية ومالية :للموسم :2019_2020،جامعة زيان عاشور ،الجلفة ،الجزائر . وقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية وارتباط قوي بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب

- وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين حجم الإنفاق ومعدل التضخم في البلدان المدروسة.

- وجود ارتباط قوي جدا وعكسي بين الإنفاق العام والبطالة في كل من الجزائر والمغرب، مما يعزز من أهمية الإنفاق العام في معالجة مشكلة البطالة هي هاتين الدولتين، على عكس تونس التي فيها الارتباط ضعيف بين الإنفاق والبطالة.

- من خلال تقدير علاقة في المدى الطويل بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بطريقة FMOLS يؤثر الإنفاق العام إيجابا على النمو الاقتصادي إذ أن زيادة هذا المتغير ب 1 %يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للفترة الحالية في المدى الطويل ب0.0096% وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية إذ له تأثير في الأجل الطويل باعتبار انه موجه إلى الاستثمار في البنى التحتية والهياكل القاعدية والتي لا تظهر نتائجها إلا بعد الانتهاء من هذه المشاريع وانطلاقها في عملية الإنتاج وبالتالي يؤدي هذا إلى الزيادة في الناتج المحلي الخام بنسبة معتبرة.

- يؤثر حجم الإنفاق العام ايجابيا في المدى الطويل على معدل التضخم في دول عينة الدراسة حيث أن زيادة الإنفاق العام ب 1% تؤدي إلى زيادة معدل التضخم في المدى الطويل ب0.361% وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية لأن حجم الإنفاق العام عبر قناة الاستهلاك الذي يرافقه زيادة على الطلب الكلب من السلع والخدمات المستوردة سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم .

الدراسة الخامسة:

دراسة لموتي محمد ،بعنوان"**أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية** "وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهم المغيرات الاقتصادية التي أثرت على معدل البطالة في الجزائر في ظل تطبيق الحكومة لسياسة الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1986_2013)،حيث جاءت هذه المتغيرات كالتالي :معدل البطالة (CHOM)،معدل التضخم (INF)، الإنفاق العمومي (DEP) ، الناتج الداخلي الخام (PIB) ،بينت الدراسة القياسية على وجود علاقة بين معدل البطالة ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي وفق الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) حيث أن زيادة الإنفاق العمومي بوحدة واحدة سيؤدي إلى نقصان معدل

البطالة ب (1.63) وجدة في الأجل الطويل ،كما أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب (1063) وحدة في الأجل الطويل . (حاج، 2021-2022، الصفحات 36-38)

المطلب الثاني :الدراسات بالغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

دراسة: Egbulonu Kelechukwu Godsloveو Wobilorبعنوان:

Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy

kingsley Amadi:

ويسعى الباحثان في هذه الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة (1970-2013)، ولتبيان هذه العلاقة قام الباحثان بتحديد متغيرات السياسة المالية التي من شأنها أن تؤثر على البطالة وتتمثل فيما يلي :معدل البطالة (Unemp) ، الإنفاق الحكومي (GEX) ،الدين الحكومي (GDS)،الإيرادات الحكومية من الضرائب (GTR)، وتنطلق إشكالية الدراسة حول مساهمة الإنفاق الحكومي والضرائب في الرفع من وتيرة التشغيل في الاقتصاد النيجيري في ظل المشاكل الأمنية التي أثرت بنية الاقتصاد النيجيري وارتباطه بشكل كبير بمداخيل المحروقات . وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة سلبية بين أدوات السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا ،حيث أبرزت أن زيادة لإنفاق الحكومي فضلا عن زيادة رصيد الديون الحكومية يؤديان إلى زيادة العمالة في نيجيريا ،كما أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الإيرادات الضريبية الحكومية مع البطالة ،حيث أن الزيادة في معدل الضرائب تقلل من العمالة في نيجيريا ،وتكشف النتائج أيضا عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين البطالة السياسية المالية في نيجيريا .

(Wobilor, Juli-Sept 2016)

الدراسة الثانية:

دراسة **COSIMO MAGAZZINO** بعنوان:

THE NEXUS BETWEEN PUBLIC EXPEENDITURE AND INFLATION IN THE MEDITERRANEAN COUNTRIES

تهدف الدراسة إلى الكشف عن حجم الترابط بين الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مجموعة من دول البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة (1970-2009)،وقد ركزت هذه الورقة على المقارنات بين هذه الدول على وجه الخصوص على دول الاتحاد الأوروبي وتتمثل هذه الدول في :قبرص ،إيطاليا،مالطا،فنلندا،اليونان،البرتغال إسبانيا . لذلك وللتأكد من ذلك حدد الباحثان مجموعة من المتغيرات ذات الصلة كمتغيرات مستقلة وقياس تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي :وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي : المستوى العام للأسعار الوطني مأخوذ بسنة أساس 2000 (NCPI)،الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لكل دولة (TEGG) ،وعليه جاءت إشكالية الدراسة حول مدى الترابط بين الإنفاق الحكومي بين المستوى العام للأسعار وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها أن يوجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم في البرتغال فقط ،فيما كانت هناك علاقة قصيرة الأجل من الإنفاق الحكومي إلى معدلات التضخم في قبرص ومالطا وإسبانيا ، وعلاقة سببية تبادلية قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم في إيطاليا، فيما كانت هناك علاقة قصيرة الأجل من التضخم إلى الإنفاق الحكومي في فرنسا.(Magazzino, 2011)

الدراسة الثالثة:

دراسة لـ Tunali Hali تحت عنوان تحليل البطالة في تركيا: بعض الأدلة التجريبية باستخدام اختبار التكامل المشترك وباستخدام بيانات فصلية للفترة الممتدة بين 2000و2008،نجد أن الباحث اعتمد على منهج التكامل المشترك لجوهانسن.

Test Integration-Co s'Johansen. وفق النتائج المتحصل عليها فإن مستويات البطالة تتأثر بمعدلات البطالة في الفترات السابقة وبمستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كذا بمعدل التضخم. وبالرغم من تحقيق العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة فإن العلاقة كانت ضعيفة ،حيث أن أي ارتفاع في نسبة التضخم

بقيمة قدرها 1% يقابل انخفاض قدره 05.0%من معدلات البطالة . هذا يعني أن السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق استقرار في الأسعار لن تسبب زيادة كبيرة في معدلات البطالة . (Hali، 2010)

الدراسة الرابعة:

دراسة Santiago Alvarez_Garcia وMarta Pascual بعنوان:

GOVERNMENT SPENDING AND ECONOMIC GROWTH IN THE EUROPEAN UNION COUNTRIESM : AN EMPIRICAL APPROACH

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن حجم تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مجمعة من الدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1970-2002) من خلال اختبار الفرضية القائلة بأن الدول ذات القطاع العام الكبير تنمو بشكل أسرع من الدول الأخرى ،وركزت هذه الورقة على المقارنات بين هذه الدول على وجه الخصوص على دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر دول ديمقراطية تتمتع بالاستقرار السياسي بالتحديد وتتمثل هذه الدول في :النمسا ،بلجيكا ،الدنمارك ، فنلندا ،فرنسا ،ألمانيا ، اليونان ، ايرلندا ،إيطاليا ،لوكسمبورغ، هولندا ،البرتغال ،إسبانيا ، السويد ، انجلترا.لذلك وللتأكد من ذلك حدد الباحثان مجموعة من المتغيرات ذات الصلة كمتغيرات مستقلة وقياس تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي ،وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي :معدل النمو الاقتصادي (dY\Y).الإنفاق الحكومي بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي لكل دولة (Y\G)، وعليه جاءت إشكالية الدراسة حول مدى فعالية الإنفاق الحكومي في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي في هذه الدول في ظل الجدل الاقتصادي حول التأثيرات المتبادلة حول هذه العلاقة.

وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها على أساس الانحدارات ونماذج البانل إلى أن الإنفاق الحكومي مرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي .

المطلب الثالث: تقييم الدراسات الحالية

الدراسات السالفة الذكر اتفقت مع دراستنا الحالية في نقاط واختلفت عنها في أخرى نذكرها كالتالي:

أوجه التشابه :

هنالك بعض الدراسات عالجت نفس المتغيرات التي عالجتها دراستنا، ومن حيث الطريقة المستخدمة في معالجة البيانات حيث تم استخدام نموذج ARDL في بعض الدراسات.

بالنسبة للنتائج المتوصل إليها اتفقت مع الكثير من الدراسات السابقة في هذه النقطة

أوجه الاختلاف :

يمكن حصر النقاط التي اختلفت فيها دراستنا الحالية عن باقي الدراسات السابقة كما يلي:

- اختلفت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في عينة الدراسة من حيث كانت في دراستنا طويلة نوعا ما وحديثة (1999_2021)

- اعتمدت دراستنا دراسة حالة الجزائر فقط بينما الدراسات الأخرى قامت بدراسة مجموعة من الدول التي تنتمي لنفس المنطقة من باب المقارنة.

- دراسات اعتمدت نماذج تختلف عن النموذج المقترح الذي تم استعماله في دراستنا وذلك بما يتطابق مع طبيعة البيانات المستخدمة (نتائج دراسة الاستقرارية).

- بعض الدراسات اعتمدت متغير النمو الاقتصادي كمتغير مستقل بينما دراستنا اعتمدت هذا الأخير كمتغير تابع وهذا ما يتناسب مع إشكالية دراستنا.

خاتمة:

يعتبر النمو الاقتصادي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان, مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.

ومن خلال هذا الفصل حاولنا إبراز كل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من التضخم والبطالة والنفقات العامة على كل من هذه المتغيرات, لنحاول في الفصل الموالي معرفة هذا الأثر من الناحية التطبيقية.

الفصل الثانـي

تمهيد:

بعد التطرق إلى أثر المتغيرات الاقتصادية والتي تم حصرها في دراستنا في البطالة والتضخم والنفقات العامة من الناحية النظرية, ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول قياس هذا الأثر على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة 1990-2021 من خلال دراسة قياسية , بحيث سوف تكون معالجتنا وفقا لثلاث مباحث أساسية :

المبحث الأول: النموذج والمعطيات.

المبحث الثاني: وصف المتغيرات.

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: النموذج و المعطيات.

المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة

اعتمدنا في تحديد النموذج على النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تم التطرق لها سابقا، كما تقوم دراستنا على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في: النمو الاقتصادي، معدلات التضخم و معدلات البطالة و النفقات العامة وفقا لسلاسل زمنية تمتد من 1990 الى غاية 2021 الخاصة بالجزائر بيانات سنوية تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي، و التي سيتم معالجتها باستخدام برنامج Eviews.10

المطلب الثاني: معطيات الدراسة

نموذج الدراسة المصاغ يحاول قياس الأثر بين المتغيرات المستقلة (معدل التضخم، معدل البطالة، معدل نفقات العامة) و المتغير التابع (النمو الاقتصادي) بالجزائر، و عليه فنموذج الدراسة يصاغ كالتالي:

$$PIB=f\ (DP, INF, CH)\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

و بالاعتماد على المعادلة (1)نحصل على:

$$PIB= a_0+ B_1DP+ B_2\ INF+ B_3CH+U_t\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

بحيث:

PIB: النمو الاقتصادي

DP: معدل النفقات العمومية

INF: معدل التضخم

CH: معدل البطالة

U_t: الخطأ العشوائي

a_0: ثابت الانحدار

B_1, B2, B3: معاملات المتغيرات المستقلة: DP, INF, CH على التوالي.

المبحث الثاني:الدراسات الوصفية للمتغيرات

المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات.

يعد تحديد متغيرات الدراسة قمنا برسم المنحنيات البيانية لتطورها خلال الفترة 1990-2021 كالتالي:

الشكل (02-01): التمثيل البياني لسلسة النمو الاقتصادي

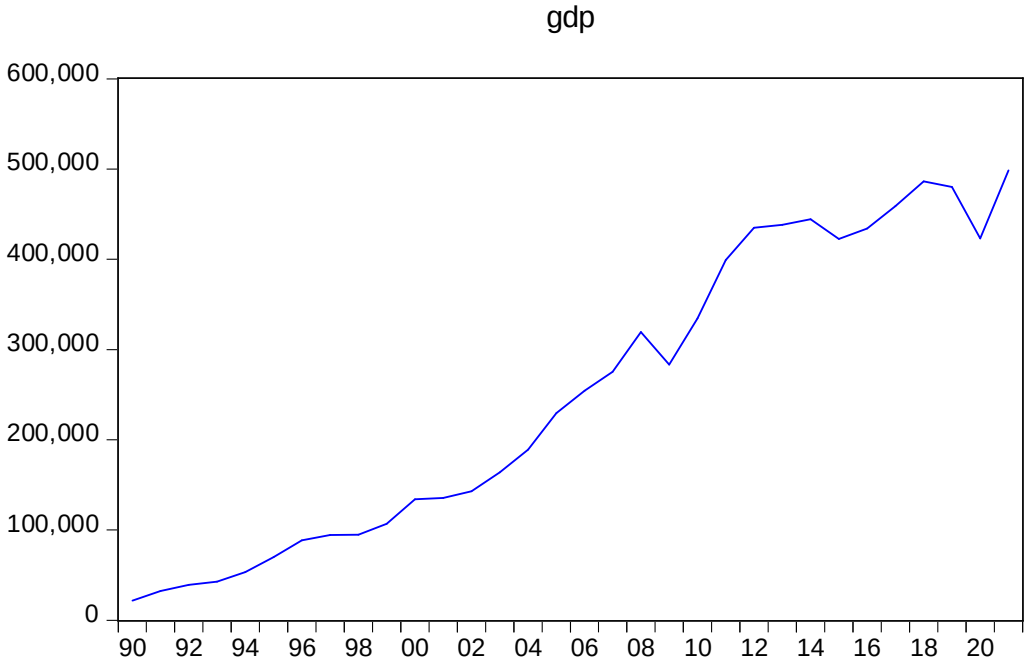

المصدر: مخرجات برنامج Eviws 10

الفترة من 1990-1993: يتضح من الشكل ارتفاع النمو الاقتصاد21780.6408 دينار جزائري سنة 1991 إلى 32314.3432 دينار سنة 1992 كنتيجة لبرنامج الحكومة الأول سنة 1991 وشهدت سنة 1993 انخفاض في النمو الاقتصادي حيث انخفض إلى 39187.5335 دينار بسبب فشل برنامج الحكومة الثاني

الفترة من 1993 إلى 1994: تتميز بانخفاض النمو الاقتصادي من 42625.7973 دينار سنة 1993 إلى 53387.9686دينار سنة 1994 نتيجة مجموعة من الاختلالات كتزايد البطالة وارتفاع الديون الخارجية

الفترة من 1995 إلى 1998: في هذه الفترة ارتفع النمو الاقتصادي من 69899.5187 دينار سنة 1995 إلى 88667.6715 دينار سنة 1998، نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الثاني الذي طبق من طرف الجزائر (1995-1998).

بالنسبة للفترة من 1999 إلى 2000: نلاحظ تضاعف النمو الاقتصادي نتيجة نجاح ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي وتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها العشرية السوداء.

الفترة من 2001 إلى 2004: شهدت هذه الفترة ارتفاع النمو الاقتصادي من 94320.7012 دينار سنة 2001 إلى 94587.519 دينار سنة 2004، بسبب إتباع الحكومة الجزائرية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفترة من 2005 إلى 2009: ارتفع النمو الاقتصادي من 106708.928 دينار سنة 2005 إلى 133990.732دينار جزائري سنة 2009 نتيجة تبني الجزائر لبرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي كما نلاحظ ثبات النمو الاقتصادي سنتي 2008 و2009 نتيجة أزمة البترول.

الفترة من 2010 إلى 2014: ارتفع النمو الاقتصادي من 135480.114 دينار سنة 2010 إلى 143013.96دينار جزائري سنة 2014 نتيجة إنشاء الجزائر مخططا خماسيا سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الفترة من 2019 إلى 2021: تتميز هذه الفترة بارتفاع النمو الاقتصادي من 163848.895 دينار سنة 2015 إلى 189144.391 دينار سنة 2019 وكان هذا نتيجة تبني الجزائر برنامج للتنمية (من 2015-2019)، ليستمر في الارتفاع ليصل في 2021 إلى 229452.169 دينار.

التمثيل البياني للنفقات العمومية:

الشكل (02-02):التمثيل البياني لسلسلة النفقات العمومية.

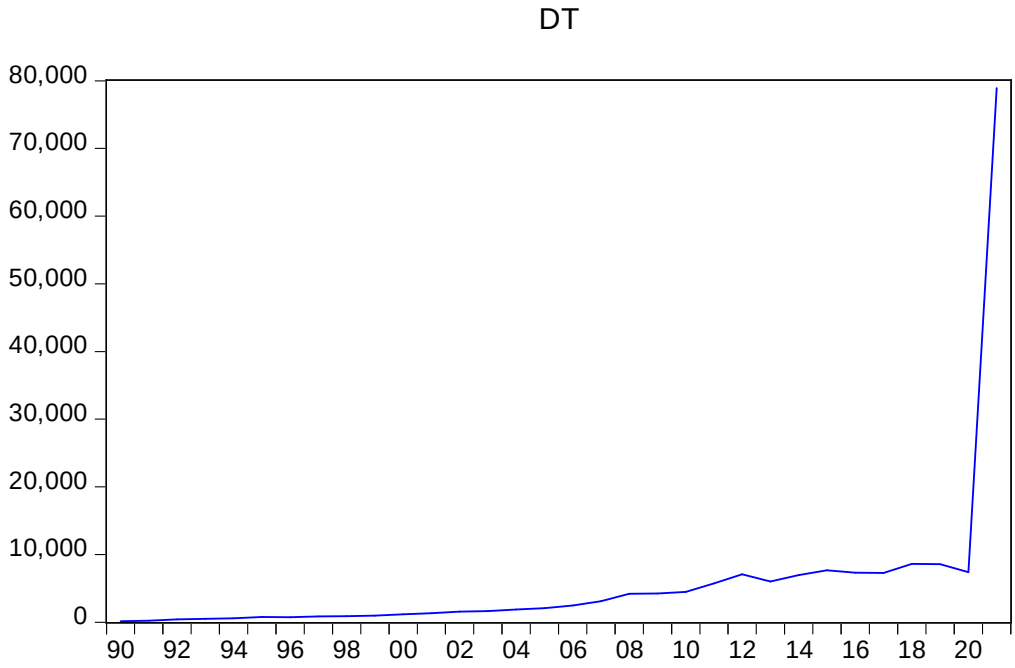

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الرسم البياني أعلاه يمكن ملاحظة تطور إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة من 1990 إلى 2021، حيث انتقلت النفقات من 136.5 مليار دينار في 2021 ، وخلال هذه الفترة شهدت النفقات الحكومية مجموعة من التطورات نوجزها كالتالي:

من 1990 إلى 1999: خلال هذه الفترة نلاحظ تطورا بطيئا في مستوى النفقات العمومية، حيث كان 136.5 مليار دينار في 1990 ليصل إلى 961.682 مليار دينار عام 1999،وقد يعود ذلك للأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهتها الجزائر في نهاية الثمانينات وسوء الأوضاع الأمنية في سنوات التسعينات، وبالتالي عدم توفير الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة ،وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95% من إرادات الجزائر من جهة أخرى الأمر الذي أجبر الدولة الجزائرية إلى لجوئها لصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني للحصول على الأموال الكافية لإيجاد

التوازنات على المستوى الكلي. ثم لجأت مرة ثالثة في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث لطلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الإختلالات التي ميزت الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتجية اقتصادية جديدة ترمي للدخول إلى اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة السكن.....

من 2000 إلى 2021: تميزت هذه الفترة بزيادة متسارعة للإنفاق الحكومي ،حيث سجلت سنة 2000 قيمة 1178.122 مليار دج أما سنة 2021 انتقلت النفقات إلى 7893.01 مليار دج، وهذا يرجع لانتهاج الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية وتطبيق الحكومة لبرامج استثمارية عمومية مطلع الألفية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وقد ساعدت في ذلك تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي أدت إلى ارتفاع إيرادات التصدير ، وضخ الحكومة لأموال ضخمة لتمويل هذه البرامج الإنمائية وتحقيق الهداف المسطرة خلال هذه الفترة ، قصد الخروج من الأزمة الاقتصادية وما خلفته من مستوى معيشي متدهور وارتفاع في نسبتي البطالة والتضخم. ففي الفترة من 2000 إلى 2004 انتقلت النفقات إلى 1888.930 مليار دج، فمن ناحية نفقات التسيير ارتفاعها راجع إلى ارتفاع التحويلات الجارية (دعم الأسعار والجماعات المحلية ، نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات ذات الطابع الإداري EPA)، أما بالنسبة لنفقات التجهيز والتي سجلت هي الأخرى زيادة كبيرة خلال هذه الفترة يعود على إعادة بناء ما خلفته فيضانات 2001 وزلزال 21 ماي 2003 ، هذا الخير كلف ميزانية الدولة بين 2003 و 2004 ما قيمته 156.4 مليار دج .

لتنتقل إلى 2453.1 مليار دج سنة 2006 بعدما كانت 2052.037 مليار دج سنة 2005، بسبب الشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، واستمر هذا التزايد إلى غاية 2009 أين شهد تذبذبا في ارتفاع النفقات بسبب الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2008،وما أنجز عنها من تراجع أسعار البترول، ليشهد نموه بعدها تحسنا، ويأخذ حجم الإنفاق الحكومي منحنى تصاعديا، ليصل إلى 7656.3 مليار دج سنة 2015 كأعلى قيمة لرخص البرامج ، نتيجة إطلاق برامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، لكن بعدها اتبعت الحكومة سياسة انكماشية عن طريق خفض حجم الإنفاق الحكومي حيث بلغت 680.00

مليار دج سنة 2018، وذلك بسبب الركود الذي عرفه قطاع المحروقات مجددا وانخفاض أسعار البترول حيث انتقل سعر البرنت من 110 دولار للبرميل في منتصف 2014 إلى أقل من 40 دولار في نهاية 2015 ليرتفع الإنفاق الحكومي فيما بعد ليصل في 2021 إلى 7893.01 مليار دج.

التمثيل البياني لمعدلات البطالة :

الشكل (02-03): التمثيل البياني لسلسلة معدلات البطالة.

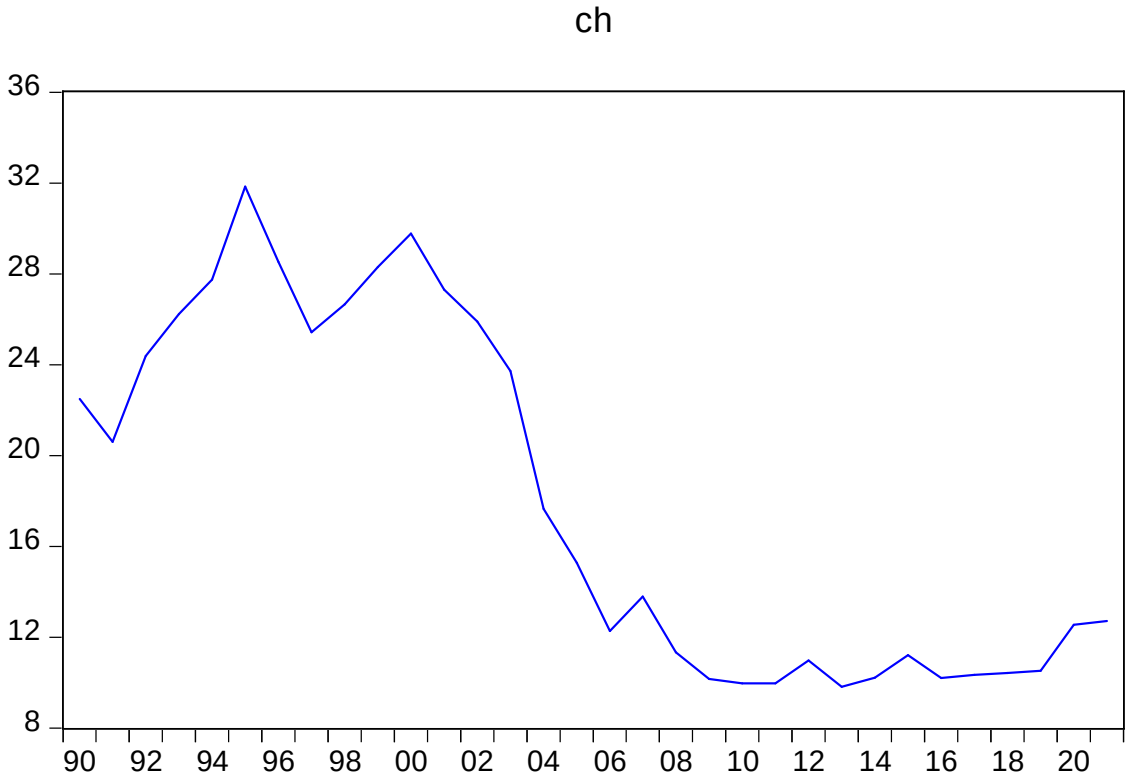

المصدر: مخرجات برنامج Eviws .10

يعبر الشكل أعلاه عن تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021، بحيث نلاحظ تناقص هذه المعدلات من 22.49% في 1990 إلى 12.70% في 2021، وعليه فقد شهد الاتجاه العام للبطالة خلال هذه الفترة عدة مراحل كالتالي:

من 1990 إلى 2000: خلال هذه الفترة نلاحظ تذبذبا في معدلات البطالة لا تتناسب مع حجم الإنفاق الحكومي، حيث تزامنت هذه الفترة والضائقة المالية التي مرت بها البلاد نتيجة انخفاض أسعار البترول وحالة الركود الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات بسبب اضطراب الوضع الأمني الذي

شل الحركة الاقتصادية للبلاد، مما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار ، بحيث عرف نسبة انخفاض ب 27.8% سنة 1994، و6% في 1995.

إضافة إلى ذلك ارتفاع المديونية الخارجية التي بلغت 33.6 مليار دولار سنة 1996، والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد مما أدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات أو خوصصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع نسبة البطالة حيث بلغ معدل البطالة سنة 2000، 29.77%، والتي تعد أكبر نسبة بعد نسبة 1995 (31.66%).

من 2001 إلى 2021: يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من بين 2001 و2021 في تناقص مستمر، فقد انتقلت من 27.3% سنة 2001 إلى 12.70% سنة 2021،وهذا منذ شرعت الحكومة في تنفيذ الإنفاق العمومي التي كانت إحدى أهدافها الحد من البطالة وتنشيط سوق العمل وكذا تشييد مشاريع واستثمارات ضخمة سمحت بامتصاصها واستيعاب أعداد كبيرة من فئة السكان النشيطين، حيث عرفت هذه الفترة بتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والميزانية العامة بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول، هذا ما ساعد في تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد،ولكن في السنوات الأخيرة وابتداء من 2017 نلاحظ ارتفاعا في معدلات البطالة بفعل الزيادة التي مست أساسا النساء وخريجي التعليم العالي، واعتماد الدولة سياسة التقشف وتخفيض الإنفاق وذلك بغرض الحد من تأثيرات العجز الذي أصاب الميزانية بسبب تراجع أسعار البترول والتي تعتبر المورد الأساسي للبلاد، من بين الإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذه المرحلة للحد من تزايد البطالة م يلي:

* الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:
  - ✓ برنامج تشغيل الشباب
  - ✓ جهاز الإدماج المهني للشباب
* أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:
  - ✓ التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة

- ✓ الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة
- ✓ عقود مقابل التشغيل
- ✓ برنامج القرض المصغر
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل (02-04): التمثيل البياني لسلسلة معدلات التضخم.

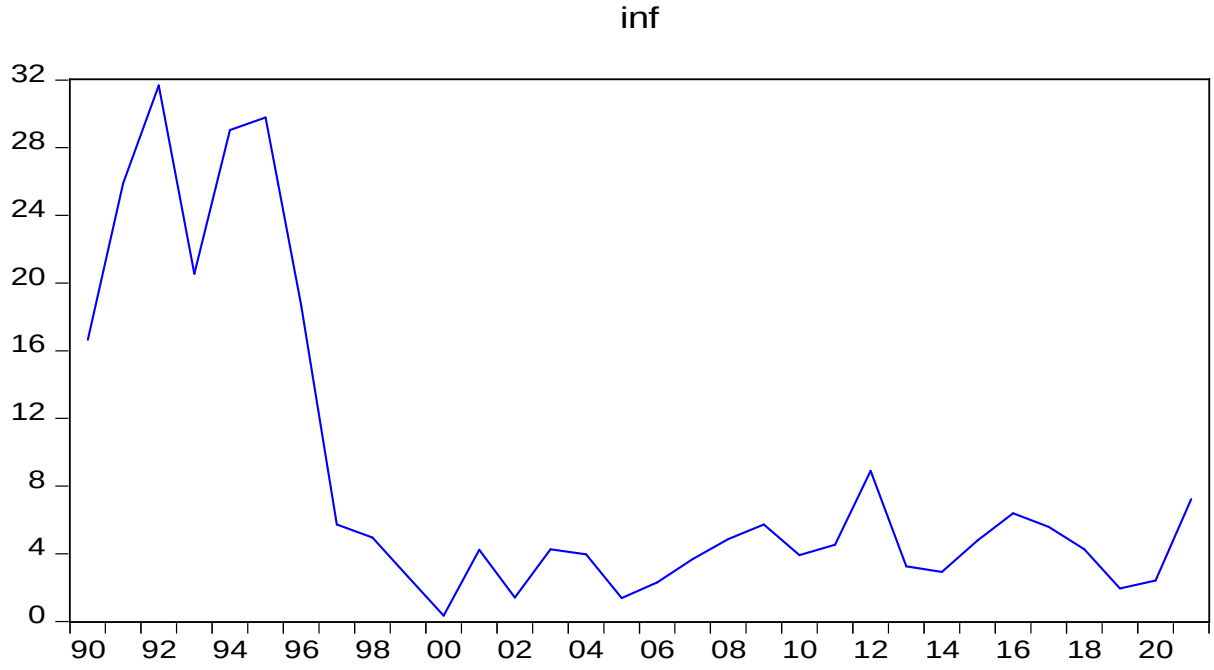

المصدر:مخرجات برنامج Eviws.10

وخلال الفترة 1990-1995 شهدت الجزائر معدلات عالية من التضخم بدأت بمعدل 16.65%سنة 1990وصل إلى31.67 % سنة 1992، وهذا بسبب التوسع النقدي المتتالي وارتفاع معدلات السيولة و تزايد حجم الطلب، أما سنة 1993 انخفض معدل التضخم إلى20.54 %و يعود تراجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية، لكنه كان مؤقت ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994و 1995 الى 29.05 %و29.78 %على التوالي، و يرجع ذلك على الخصوص إلى الركود الذي ميز مستويات العرض

الكلي و تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.

أما خلال الفترة 1996-2000 سجل تراجع معدلات التضخم و هذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة و الرامية للحد من الضغوط التضخمية و نجاحها بداية من سنة 1996 بحيث بلغ 18.68 % لينخفض إلى5.73% سنة 1997، فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة إلى أن وصلإلى0.34 % سنة 2000كأدنى حد عرفته الجزائر منذ الاستقلال، و تعود هذه النتائج الحسنة نتيجة الإصلاحات المتابعة و فعالية السياسة النقدية المنتهجة والبحث عن أساليب و مصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

كما عرفت معدلات التضخم عودة التذبذبات بين الارتفاع و الانخفاض في قيمتها خلال الفترة 2001-2021،و ذلك لعودة ارتفاع معدلات التضخم بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية نتيجة برامج التنمية الاقتصادية و التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم إلى4.23٪سنة 2001، ثم انخفض إلى 1.42% سنة 2002، واستمر معدل التضخم في الانخفاض والارتفاع إلى أن وصل إلى أعلى مستوى خلال هذه الفترة سنة 2021 ب 7.22٪، وعلى العموم يمكن القول أن نسب التضخم تتراجع نوعا ما وهذا التحسن في المعدل يرجع إلى أن الحكومة الجزائرية تتابع باهتمام مستويات التضخم وتسعى إلى التحكم في كل العوامل المسببة فيه، وذلك باللجوء إلى التمويل التقليدي عبر الاقتراض من البنك المركزي بدل الاستدانة الخارجية بسبب الأزمة المالية الخانقة التي شاهدتها البلاد.

الجدول (02-01):المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	CH	DP	INF	PIB
Mean	18.06922	3578.782	8.559418	250798.7
Median	14.53000	2252.525	4.654329	241862.6
Maximum	31.84000	8627.770	31.66966	498472.4
Minimum	9.820000	136.5000	0.339163	21780.64
Std. Dev.	7.821420	2995.246	9.179278	165956.8
Skewness	0.319900	0.415703	1.506134	0.109513
Kurtosis	1.410088	1.547878	3.803783	1.453136
Jarque-Bera	3.916220	3.733191	12.95977	3.254349
Probability	0.141125	0.154649	0.001534	0.196484
Sum	578.2150	114521.0	273.9014	8025557.
Sum Sq. Dev.	1896.413	2.78E+08	2612.033	8.54E+11
Observations	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تحديد الخصائص الوصفية لكل متغير كالتالي:

1-النفقات العمومية: بلغت أكبر قيمة لها 8627.770 مليار دج، في حين أدنى قيمة لها كانت 136.5000 مليار دج، بينما متوسط النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغ 3578.782 مليار دج.

2-النمو الاقتصادي: حقق النمو الاقتصادي أكبر قيمة له ب 498472.4 دج، بينما كانت أقل قيمة له قد بلغت 21780.64دج، بمتوسط بلغ 250798.7 دج.

3- معدل التضخم: أكبر نسبة للتضخم كانت 31.66966% وأقل نسبة كانت 0.339163%. بينما متوسطه خلال فترة الدراسة فقد بلغ 8.559418%.

4- معدل البطالة: أكبر نسبة للبطالة كانت 31.84000%، بينما أقل نسبة بلغت 9.820000%، بينما المتوسط فقد بلغ 18.06922%.

المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDLالمقترح من قبل Pesaran et al (al, 1997-2001) , و يأخذ نموذج ARDL في الفارق الزمني لتباطؤ الفجوةLag بعين الاعتبار , و تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذجARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفردة فيد الدراسة مدة زمنية التأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL.

وتتميز منهجية ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة من بينها:

* يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة(10) أو (11)

* إن استخدامه، يساعد على تقدير مكونات علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العالقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:

* اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

* اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bounds of Test.

* تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL.

* اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

بالاعتماد على اختيار ADF تمت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للوغاريتم ،متغيرات الدراسة، وحسب ما يظهره الجدول (02-02) أدناه، فإن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى بحكم قيمة الدلالة للاختبار فاقت 0.05، بينما عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات استقرت كلها، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى(1)I، وعليه فقد تحقق شرط تطبيق نموذجARDL لتقدير أثر كل من النمو البطالة والتضخم والنفقات على النمو الاقتصادي.

الجدول (02-02) : نتائج اختبار ADF للاستقراري

			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)		
	At Level				
		LNGDP	**LNdp**	**LNinf**	**LNch**
With Constant	**t-Statistic**	***-0.24525***	-2.960411	-2.960411	-2.960411
	Prob.	0.9225	***0.407***	***0.1248***	***0.7709***
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-2.406816	-2.800433	-3.562882	-3.562882
	Prob.	0.3691	***0.2077***	***0.2833***	***0.7665***
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	2.434101	-1.952066	-1.952066	-1.952066
	Prob.	0.9953	0.9998	***0.1850***	***0.3304***
	At First Difference				
		d(LNGDP)	**d(LNdp)**	**d(LNinf)**	**d(LNch)**
With Constant	t-Statistic	-5.454164	-2.963972	-2.963972	-2.963972
	Prob.	0.0001	***0.0017***	***0.0000***	***0.0008***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.317792	-3.568379	-3.568379	-3.568379
	Prob.	0.0008	0.0011	***0.0000***	***0.0049***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.999645	-1.952473	-1.952473	-1.6110211
	Prob.	***0.0002***	***0.0017***	***0.0000***	***0.000***
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المدخلات والمخرجات برنامج EViws.10

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL وتحديد رتبته

الجدول(02-03):تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL

Dependent Variable: LOGPIB
Method: ARDL
Date: 05/01/23 Time: 17:14
Sample (adjusted): 1994 2021
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): CH DP LOGINF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(4, 3, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGDP(-1)	0.801824	0.224065	3.578528	0.0043
LOGDP(-2)	-0.329084	0.273468	-1.203376	0.2541
LOGDP(-3)	-0.210724	0.251781	-0.836934	0.4204
LOGDP(-4)	0.340280	0.174677	1.948052	0.0774
CH	-0.016546	0.011570	-1.430118	0.1805
CH(-1)	0.012854	0.009905	1.297746	0.2209
CH(-2)	-0.028639	0.010905	-2.626277	0.0236
CH(-3)	0.012432	0.007608	1.634076	0.1305
DP	4.37E-05	2.86E-05	1.530369	0.1542
DP(-1)	-8.63E-05	2.95E-05	-2.927210	0.0138
DP(-2)	6.38E-05	2.71E-05	2.358674	0.0379
LOGINF	-0.033726	0.021043	-1.602739	0.1373
LOGINF(-1)	0.036414	0.022714	1.603140	0.1372
LOGINF(-2)	-0.023622	0.024785	-0.953080	0.3610
LOGINF(-3)	-0.049315	0.020186	-2.443051	0.0326
LOGINF(-4)	0.030519	0.026322	1.159433	0.2708
C	5.334380	1.892320	2.818963	0.0167

R-squared	0.996854	Mean dependent var	12.35479
Adjusted R-squared	0.992279	S.D. dependent var	0.688508
S.E. of regression	0.060499	Akaike info criterion	-2.492397
Sum squared resid	0.040262	Schwarz criterion	-1.683559
Log likelihood	51.89356	Hannan-Quinn criter.	-2.245127
F-statistic	217.8682	Durbin-Watson stat	2.187936
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: المخرجات برنامج EVIWS.10

تظهر نتائج التقدير بأن النموذج المختار (4، 4،3،2) ARDL من بين 500 نموذج تم تقييمه ، وقد تم اختياره بناء على نموذج AICمع تحديد فترات الإبطاء ب 4فترات كحد أعلى .

ومن خلال نتائج التقدير يظهر ان معامل التحديد قد بلغ 99% ، أي أن المتغيرات المستقلة (البطالة والنفقات العامة والتضخم) تفسر النمو بنسبة 99% ، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة كانت217.86 وهي أكبر من القيمة الحرجة ، مما يدل على أن النموذج معنوي ملائم.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

تظهر نتائج الاختبار من خلال الاختبار التالي :

الجدول (02-04): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.205445	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات البرنامج EViWS.10

من خلال مخرجات الاختبار نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة تساوي5.20 وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى (1) الاختبار الحدود عند مستوى معنوية 10 %، 5%، 2.5 %، 1 %، وعليه يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم (أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل) وذلك عند مستويات المعنوية السالفة الذكر ..

المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجلين القصير وطويل

الفرع الأول: تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد إثبات وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، سوف يتم تقدير هذه العلاقة والموضحة نتائجها في الجدول الموالي:

الجدول(02-05): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH	-0.050035	0.013880	-3.604904	0.0041
DP	5.33E-05	5.40E-05	0.987810	0.3445
LOGINF	-0.099898	0.084694	-1.179515	0.2631
C	13.41294	0.508810	26.36137	0.0000
EC = LOGDP - (-0.0500*CH + 0.0001*DP -0.0999*LOGINF + 13.4129)				

المصدر : مخرجات برنامجEViWS.10

تظهر نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل ما يلي :

- وجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة الناتج المحلي

تؤدي إلى زيادة خلق مناصب شغل وبالتالي التقليل من نسب البطالة وهذا على المدى الطويل

- وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة فبالرغم من توسع الإنفاق إلا أنه لم يؤثر على النمو وذلك لأن

الزيادة في الإنفاق ليست حقيقية وبالتالي فهي غير موجهة للقطاع الإنتاج بشكل كبير وإنما موجهة في إطار سياسات

اجتماعية واستهلاكية بالدرجة الأولى

- كما تظهر النتائج وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والتضخم وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية وذلك من خلال

تراجع القدرة الشرائية للمستهلك وتضخيم تكاليف الإنتاج وتراجع الأرباح ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج .

الفرع الثاني: تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)

يظهر الجدول أدناه نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM) كما يلي:

الجدول 02-06: تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGDP)
Selected Model: ARDL(4, 3, 2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/01/23 Time: 17:18
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGDP(-1))	0.199528	0.145834	1.368190	0.1985
D(LOGDP(-2))	-0.129556	0.138601	-0.934740	0.3700
D(LOGDP(-3))	-0.340280	0.139216	-2.444268	0.0326
D(CH)	-0.016546	0.006583	-2.513537	0.0288
D(CH(-1))	0.016207	0.005506	2.943423	0.0134
D(CH(-2))	-0.012432	0.005403	-2.300876	0.0420
D(DP)	4.37E-05	1.84E-05	2.380321	0.0365
D(DP(-1))	-6.38E-05	1.99E-05	-3.207507	0.0083
D(LOGINF)	-0.033726	0.013625	-2.475305	0.0308
D(LOGINF(-1))	0.042417	0.016750	2.532332	0.0279
D(LOGINF(-2))	0.018795	0.016295	1.153420	0.2732
D(LOGINF(-3))	-0.030519	0.014203	-2.148767	0.0548
CointEq(-1)*	-0.397704	0.066757	-5.957489	0.0001

R-squared	0.859462	Mean dependent var	0.087825
Adjusted R-squared	0.747032	S.D. dependent var	0.103007
S.E. of regression	0.051808	Akaike info criterion	-2.778112
Sum squared resid	0.040262	Schwarz criterion	-2.159588
Log likelihood	51.89356	Hannan-Quinn criter.	-2.589023
Durbin-Watson stat	2.187936		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج EViWS.10

تشير نتائج الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ كان سالبا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% ، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية بين متغيرات في المدى القصير بحيث تشير قيمته إلى أن ما نسبته 39.77% من اختلال التوازن في النفقات العمومية أو أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل

الطويل ، أي أن العودة للوضع التوازني في النمو الاقتصادي يستغرق أكثر من سنة (1/0.397704)، وذلك بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرات المفسرة.

المطلب الخامس: اختبار جودة النموذج

من أجل اختبار قدرة النموذج المقدرة (4، 2، 3، 4) ARDL في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لابد من التأكد من وجود أدائه من خلال الاختبارات التالية:

1- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :** في هذا الإطار تم الاعتماد على اختبار (Godfrey Serial Corrélation LM Test: :Breusch-) والتي كانت نتائجه موضحة في الجدول التالي :

الجدول (02-07) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
0.8300	Prob. F(2,9)	0.190291	F-statistic
0.5667	Prob. Chi-Square(2)	1.135996	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات برنامج EViWS.10

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر للقيمة الاحتمالية للاختبار التي كانت اكبر من 0.05 ، يمكننا قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

ومن الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي الجزئي ، نلاحظ أن جميع الأعمدة كانت داخل مجال الثقة كما أن إحصاءة Q-STAT كانت غير معنوية (اكبر من 0.05) ، وبالتالي فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي .

الشكل (02-05) : الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

Correlogram of Residuals Squared

Date: 05/01/23 Time: 17:20
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

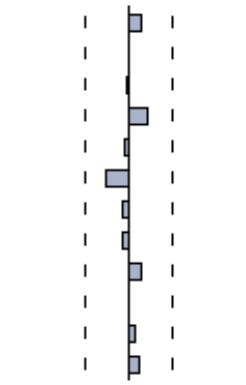

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.107	0.107	0.3585	0.549
		2	-0.004	-0.016	0.3591	0.836
		3	-0.021	-0.019	0.3736	0.946
		4	0.162	0.169	1.2977	0.862
		5	-0.033	-0.073	1.3376	0.931
		6	-0.200	-0.195	2.8691	0.825
		7	-0.062	-0.008	3.0241	0.883
		8	-0.057	-0.083	3.1585	0.924
		9	0.107	0.135	3.6662	0.932
		10	0.008	0.051	3.6692	0.961
		11	0.062	0.049	3.8602	0.974
		12	0.093	0.078	4.3101	0.977

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات برنامج EViWS.10

2- اختبار عدم التجانس(عدم ثبات التباين)الأخطاء

يمكن اختبار عدم التجانس للأخطاء باستخدام اختبار Breusch-pagan-Godfrey الذي تظهر نتائجه في الجدول أدناه:

الجدول (02-08): اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.509906	Prob. F(16,11)	0.8928
Obs*R-squared	11.92359	Prob. Chi-Square(16)	0.7492
Scaled explained SS	1.518745	Prob. Chi-Square(16)	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج EViWS.10

من خلال نتائج الاختبار واستنادا للقيمة الاحتمالية لاختبار فيشر التي كانت أكبر من 0.05 يمكن قبول فرضية العدم بوجود تجانس التباين للأخطاء بمعنى يمكن عدم وجود مشكلة اختلاف التباين

للأخطاء.وعليه فإن المعلمات المقدرة لهذا النموذج كلها كانت ثابتة، أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة، وبالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج الدراسة.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

بالاعتماد على النموذج المقدر سالفا تم رسم المدرج التكراري للبواقي وفقا للشكل أدناه

الشكل(02-06) : المدرج التكراري للبواقي

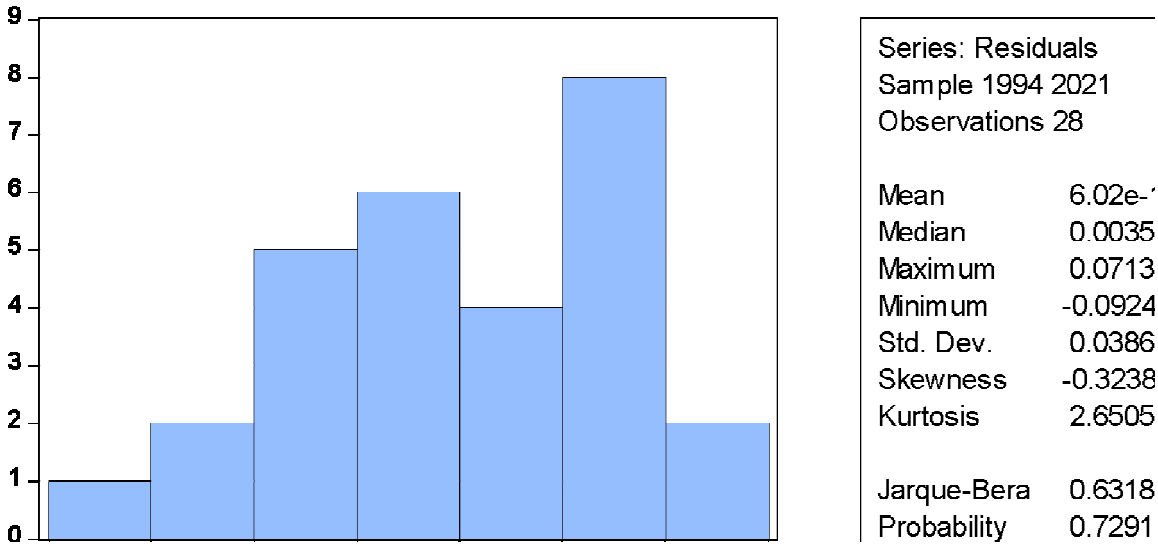

المصدر: مخرجات برنامج EViWS.10

بالنظر إلى إحصاءة (Jarque-Bera) التي كانت أكبر من القيمة 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي تتوزع طبيعيا .

4- اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي :

لاختبار ثبات المعلمات المقدرة لهذا النموذج بواسطة نموذج(4،3،2،4) ARDL أي مستقرة عبر الزمن لطيلة فترة الدراسة ، بالتالي لا يوجد اختلال هيكلي حاصل ، ولا توجود أكثر من معادلة مقدرة لنموذج هذه الدراسة ،

وهذا باستناد لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي ، وذلك لوجود الشكل البياني داخل الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5% ، الموضحين في الشكلين التاليين :

الشكل(02-07) : نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي

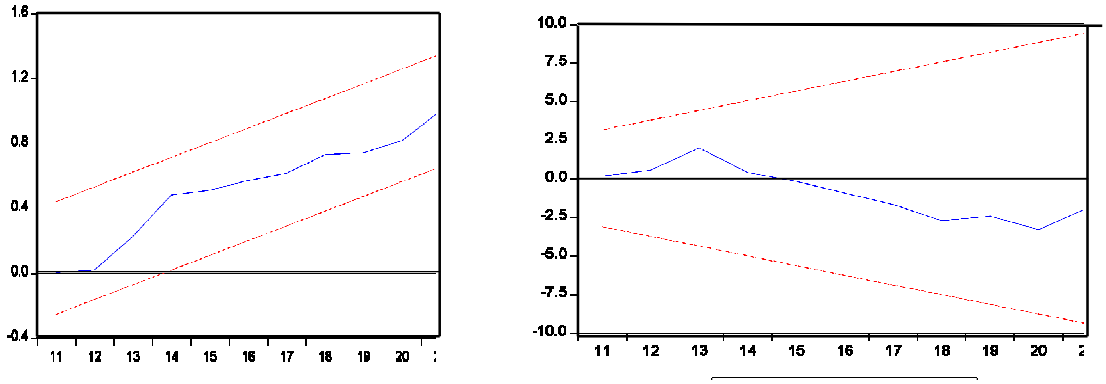

المصدر : مخرجات برنامج Eveiws 10

خاتمة:

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا الإجابة على إشكالية بحثنا بوجود أثر لكل من البطالة والنفقات العامة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بحيث تم التوصل إلى ما يلي:

- تقدير نموذج ARDL (4،2،3،4) والذي كان معنويا ، وقد تم بهذا النموذج تفسير 99% من التغير الحاصل في النمو إلى المتغيرات المفسرة (معدل البطالة ، النفقات العامة ، معدلات التضخم) في النموذج.

- وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، البطالة والتضخم بينما النفقات العمومية لم يكن لها الأثر على النمو الاقتصادي .

- وجود علاقة قصيرة الأجل بدلالة سالبة معامل تصحيح الخطأ ومعنويته.

- العودة للوضع التوازني في النمو الاقتصادي يستغرق سنتان و نصف.

- قبول النموذج المقدر لتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين متغيرات لخلوه من جميع المشاكل القياسية.

-وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة والتضخم والبطالة وذلك عند مستويات المعنوية .

الخاتمة

لقد شهدت الجزائر العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت على النمو الاقتصادي للبلاد، تأثير هذه المتغيرات كان متنوعا وقد تأثر النمو الاقتصادي إيجابا أحيانا وسلبا في أحيان أخرى، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي سعت جاهدة إلى التأثير في المؤشرات الاقتصادية الكلية كالبطالة والتضخم والنفقات العامة، تنتج البطالة بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة. وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة. ومن جهة أخرى فإن معدلات التضخم المتدنية تعزز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.من ناحية أخرى فقد أظهرت النتائج أنه ومع تجاوز معدلات التضخم مستوى معين مرتفعا(نقطة التحول) نجد أن أثر التضخم على النمو يصبح سالبا. كما خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة الإجمالية تؤثر بنسب معتبرة على النمو الاقتصادي، وبالنظر إلى تصنيفاتها فإن نفقات التسيير تمتلك أكبر أثر على النمو الاقتصادي بالمقارنة مع نفقات الاستثمار وهذا ما يعد مخالفا لما يجب أن تقوم به هذه الخيرة من إنتاجية أكبر.

ونظرا لأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفط والغاز،فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، انخفضت أسعار النفط في التسعينات مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ومع ارتفاع أسعار النفط في فترة لاحقة شهدت الجزائر نموا اقتصاديا قويا. ومع ذلك تأثرت البلاد مرة أخرى بتراجع أسعار النفط منذ عام 2014. مما أدى إلى تحديات اقتصادية جديدة فرغم تحريك الاقتصاد نحو التنوع الاقتصادي لا يزال القطاع النفطي يسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات التصديرية تعني هذه الاعتمادية أن أي تغير في سوق النفط يمكن أن يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر

وقد سعت الدراسة إلى إبراز أثر النمو الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في البطالة، والتضخم، والنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وذلك بمعالجة هذا الموضوع من شقيه النظري بالتطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي وأنواعه ونظرياته، والتطرق للمتغيرات الأخرى(البطالة،التضخم والنفقات العامة) بالتعريفات وكل الجوانب المحيطة بها، بينما في الجانب

التطبيقي فقد قمنا بمقياس أثر كل من البطالة، والتضخم والنفقات العامة على النمو الاقتصادي من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) .

ومن خلال الدراسة القياسية فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- ❖ تقدير نموذج ARDL(4،3،2،4) ومن خلال هذا الأخير تم التوصل إلى التغير الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر يتم إرجاعه إلى المتغيرات المدروسة(البطالة،التضخم والنفقات العامة) بنسبة 99% بينما التأثير الباقي فهو يرجع لمتغيرات غير مدروسة، ونفسر هذه النسبة بأهمية هذه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد على غرار الاقتصاد الوطني فإن النمو الاقتصادي من بين وسائله يهدف دائما لإحداث الأثر المطلوب في هذه المؤشرات الاقتصادية المهمة.
- ❖ وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم والنفقات العامة.
- ❖ وجود أثر معنوي لكل من البطالة والتضخم في المدى الطويل على النمو الاقتصادي، بينما النفقات العامة لم تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل،

وذلك لأن الزيادة في الإنفاق ليست حقيقية وبالتالي فهي غير موجهة لقطاع الإنتاج بشكل كبير وإنما موجهة في إطار سياسات اجتماعية واستهلاكية بالدرجة الأولى.

- ❖ وجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة الناتج الداخلي تؤدي إلى زيادة خلق مناصب شغل وبالتالي التقليل من نسب البطالة وهذا على المدى الطويل.
- ❖ وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية وكذلك من خلال تراجع القدرة الشرائية للمستهلك وتضخيم تكاليف الانتاج وتراجع الأرباح ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج.

- ❖ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة رغم توسع الإنفاق إلا أنه لم يؤثر على النمو وذلك لأن الزيادة في الإنفاق ليست حقيقية فهي غير موجهة لقطاع الإنتاج وإنما موجهة في إطار السياسات الاستهلاكية والاجتماعية بالدرجة الأولى.
- ❖ وجود علاقة قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والنفقات العامة.
- ❖ معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل ومعنوي (غير معدوم) فالنسبة 39.77% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني (الوضع طويل الأجل)، وحدة الزمن هنا التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من أجل معالجة الانحراف في النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل هو سنتان و نصف(2.514=1/0.397704) كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائيا فالقيمة المحسوبة لـ t بالقيمة المطلقة أكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة،
- ❖ جودة النموذج المستخدم في التحليل نظرا لخلوه من المشاكل القياسية وذلك باستخدام كل من اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، واختبار اختلاف التباين للأخطاء، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، بالإضافة إلى اختبار ثبات النموذج.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ❖ الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل لقوة العمل.
- ❖ الحفاظ على مستوى عل من الإنفاق الاستثماري عام أو خاص.
- ❖ الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات.
- ❖ مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي.
- ❖ تخفيض حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين.

- تنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية كالزراعة و الصناعة وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قطاعا واعد لتحقيق الاكتفاء الوطني في بعض المنتجات بالإضافة إلى دوره البارز في خلق مناصب عمل.
- **آفاق الدراسة:** بناءا على النتائج المتوصل إليها و الاقتراحات الموصى بها يمكن اقتراح بعض المواضيع للدراسة في بحوث لاحقة كالتالي:
- محددات معدل البطالة في الجزائر.
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر.
- النفقات العامة ضمن محددات النمو الاقتصادي.
- مهارات من اجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية.

قائمة المراجع

المراجع:

I. باللغة العربية:

1- أحمد ,ع .ا .(2009) .*مبادئ الإقتصاد والمالية العامة* .عمان :دار زهران للنشر والتوزيع.

2- أحمد ,ك .س .(2013) .أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر .*مقارنة بين دول العربية ، دراسة تحليلية وقياسية اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية* .تلمسان .

3- الحاج ,ب .(2021-2022) .أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قساسية خلال فترة -2021 1990سعيدة :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي .

4- الحاج ,ب .(2021-2022) .أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة -2021 1990سعيدة :كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير رسالة لنيل شهادة الماستر في شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي .

5- الراشدان ,ع .ا .(2008) .*إقتصاديات التعليم الطبعة الثالثة* .الأدن :دار وائل للنشر والتوزيع .

6- العبيدي ,س .ع .(2011) .*إقتصادات المالية العامة* .الأردن :دار الدجلة ناشرون وموزعون.

7- العبيدي ,س .ع .(2011) .*اقتصاديات المالية العامة* .الأردن :دار الدجلة ناشرون وموزعون.

8- الله ,ز .ح .(2006) .*أساسيات المالية العامة* .لإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر .

9- النسور ,إ .ع .(2013) .*أساسيات الإقتصاد الكلي الطبعة الأولى* .الأردن :دار الصفاء للنشر وتوزيع عمان.

10- أمين ,م .(2011-2012) .أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة .1980-2005 كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع الاقتصاد الكمي.

11- بعلي ,م .ص & ,.يسرى أبو العلاء .(2023) .*المالية العامة النفقات العامة الإرادات العامة الميزانية العامة* .الجزائر :دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة.

12- بوسليمان زينب. (2017-2016). تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015. أم البواقي، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .

13- حاج ,ب .(2021-2022) .أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة -1990 2021سعيدة ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,الجزائر .

14- داود ,ح .ع .(2010) .*مبادئ الاقتصاد الكلي* .عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع.

15- دراز ,ح .ع .(2003) .*مبادئ المالية العامة* .الإسكندرية :الدار الجامعية .

16- رقية بوحيضر. (06/11/2021). مجلة اقتصاد و ادارة الأعمال . *مجلد: 05 عدد: 02(ديسمبر 2021)* ، 08-10.

17- سعيد هتهات. (2005/2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص: دراسات اقتصادية.

18- شهاب ,م .(2004) .*أصول الاقتصادالعام المالية العامة* .مصر :دار الجامعة الجديدة .

19- صفية ,ا .(08 12 ,2014) .فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة الفقر في الجزائر خلال فترة .1990-2014*الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإخلال من الفقر فيالدول العربية في ظل العولمة* .الجزائر :المركز الجامعي تبازة.

20- عثمان ,س .ع .(2008) .*المالية العامة* .لبنان :الدار الجامعية.

21- عثمان ,س .ع .(2008) .*المالية العامة مدخل تحليلي معاصر* .لبنان :الدار الجامعية.

22- عريقات ,ح .م .(2006) .*مبادئ التحليل الكلي الطبعة الأولى* .الأردن :دار وائل للنشر والتوزيع عمان .

23- عيسى ,ر .,قرقاد ,ع & .,العايب ,ن .(2018) .ظاهرة البطالة :مفهومها ، أسبابها وآثارها .*مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية* عدد. *00 :*

24- فارس ,ش2004) .، .(2005دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة .2001-2004*رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية* .جامعة الجزائر.

25- فوزي ,ع .ا .(1972) .*المالية العامة والسياسية المالية* .بيروت :دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

26- مالكي عامر. (30/01/2021). مجلة أفاق علمية . *المجلد: 13 العدد: 01 السنة 2021* ، 789-790.

27- محفوظ ,م .(2004) .*علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي* .لبنان :كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الجامعة اللبنانية .

28- محمد عبد العزيز عجمية & ,إيمان عطية ناصف .(2008) .*التنمية الاقتصادية ، المفاهيم والخصائص ، النظريات ، الإستراتجيات المشكلات* .الإسكندرية :مطبعة البحيرة .

29- معروف ,ه .(2005) .*تحليل الاقتصاد الكلي* .عمان :دار الصفاء لنشر والتوزيع .

30- ميساوي ,ا .ق & .,مونير ,ب .(2021) .المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي .*مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* العدد .pp , *03:* ص.95-114

31- نصيف ,إ .ع .(2008) .*النظرية الإقتصاديةالكلية* .القاهرة :الدار الجامعية.

II. باللغة الأجنبية:

1- fridman, M. (1963). *Inflation: causes and concequences.* bombay: asia publicationg house .

2- Hali, T. (2010). The Analysis of Un employment in Turkey: some Empirical Evidence Using Co-integration Test. *European jouirnal of social sciences-volume 18, Number 1* .

3- kasau, M. (2015). ivernement spending on employment hriough investmemt and its impact on the eastem and western indonesia. *indonesia, intemational jornal of research in social sciences* .

4- Magazzino, c. (2011). The nexus between public expenditure and inflation in the Mediterraneancountries. *MPRA paper No. 28493* .

5- Wobilor, A. K. (Juli-Sept 2016). Effect Of Fiscal On Unemployment In The Nigerain Economy. *International journal of Innovative finance and economics Research* , N03 vol 04.

قائمة الملاحق

قاعدة البيانات:

السنوات	النمو الاقتصادي (الدينار)	النفقات العامة (مليارالدينار)	معدل البطالة	معدل التضخم
1990	21780.64	136.5	22.489998	16,6525344
1991	32314.34	212.1	20.6000004	25,8863869
1992	39187.53	420.313	24.3799995	31,6696619
1993	42625.79	476.627	26.2299995	20,5403261
1994	53387.96	566.329	27.7399998	29.0476561
1995	69899.51	759.617	31.8400002	29,7796265
1996	88667.67	724.609	28.5310001	18,6790759
1997	94320.70	845.196	25.3400003	5,73352275
1998	94587.51	875.429	26.6620007	4,95016164
1999	106708.92	961.682	28.302	2,64551113
2000	133990.73	1178.122	29.7700005	0,33916319
2001	135480.11	1321.028	27.299992	4,22598835
2002	143013.95	1550.646	25.8999996	1,41830192
2003	163848.89	1639.265	23.7199993	4,26895396
2004	189144.31	1888.93	17.6499996	3,9618003
2005	229452.16	2052.037	15.270005	1,38244657
2006	254272.93	2453.014	12.2700005	2,31149919
2007	275215.79	3108.669	13.7899999	3,67899575
2008	319462.95	4191.053	11.3299999	4,85859063
2009	283214.41	4246.334	10.1599998	5,73706036
2010	334433.53	4466.93999	9.9600004	3,91106196
2011	399209.58	5731.752	9.9600004	4,52421151
2012	435033.63	7058.1	10.9700003	8,89145091
2013	438095.90	6024.1	9.81999969	3.25423910
2014	444492.34	6945.7	10.2100000	2.91692692

4.78444700	11.21000038	9656.3	422644.23	2015
6.39769480	10.1999998	6024.1	434182.60	2016
5.59111590	10.3330001	6945.7	458866.33	2017
4.26999020	10.4200000	7656.3	486405.43	2018
1.95176821	10.5129995	7282.6	480058.10	2019
2.41513094	12.5500001	8627.77	423086.19	2020
7.22606307	12.0740004	8557.21	498472.44	2021

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية(البطالة، التضخم والنفقات العامة)على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)،باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة(ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى تقدير نموذج ARDL(4،3،2،4) حيث أن 99% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي يرجع إلى المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج، كما تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بحيث تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة حيث أن زيادة الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة خلق مناصب شغل وبالتالي التقليل من نسب البطالة، وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة فبالرغم من توسع الانفاق الا انه لم يؤثر على النمو وذلك لان الزيادة في الانفاق ليست حقيقة وبالتالي فهي غير موجهة لقطاع بشكل كبير وانما موجهة في اطار سياسات اجتماعية واستهلاكية بالدرجة الاولى،كما تظهر النتائج وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والتضخم وذلك من خلال تضخيم تكاليف الانتاج وتراجع الارباح ما يؤدي الى تراجع الانتاج، كما تم التوصل الى وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة بدلالة سالبة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، بطالة، تضخم، نفقات العامة، نموذج (ARDL)

Résumé:

L'étude vise à mesurer l'impact de certaines variables économiques (chômage, inflation et dépenses publiques) sur la croissance économique en Algérie au cours de la période (1990-2021) en utilisant le modèle Auto Régressifs à retards Échelonnés (ARDL)Étant donné que 99 % de la variation de la croissance économique est due aux variables économiques incluses dans le modèle, et qu'une relation à long terme a été trouvée entre les variables, de sorte qu'une relation inverse a été trouvée entre la croissance économique et les taux de chômage, comme une augmentation de le produit intérieur entraîne une augmentation de la création d'emplois et donc une réduction des taux de chômage, l'existence d'une relation inverse entre la croissance économique et les dépenses publiques, malgré l'élargissement de l'accord, cela n'a pas affecté la croissance, car l'augmentation des dépenses est pas une réalité et donc elle n'est pas dirigée vers un secteur dans une large mesure, mais est positive dans le cadre des politiques sociales et de consommation en premier lieu également Les résultats montrent qu'il existe une relation inverse entre la croissance économique et l'inflation, à travers gonfler les coûts de production et baisser les profits, ce qui conduit à une baisse de la production, puis atteindre une relation d'équilibre à court terme entre les variables de l'étude avec un signe négatif et significatif coefficient de correction d'erreur.

Mots-clés: tigre économique, chômage, inflation, modèle de dépenses publiques (ARDL)

Summary:

The study aims to measure the impact of some economic variables (unemployment, inflation and public expenditures) on economic growth in Algeria during the period (1990-2021) using the the AutoregressiveDistributedlag Model (ARDL)l. As 99% of the change in economic growth is due to the economic variables included in the model, and a long-term relationship was found between the variables, so that an inverse relationship was found between economic growth and unemployment rates, as an increase in domestic product leads to an increase in the creation of job positions and thus reducing unemployment rates, the existence of an inverse relationship between economic growth and public expenditures, despite the expansion of the agreement, it did not affect growth, because the increase in spending is not a reality and therefore it is not directed to a sector in a large way, but is positive within the framework of social and consumption policies in the first place as well The results show that there is an inverse relationship between economic growth and inflation, through inflating production costs and declining profits, which leads to a decline in production, and then reaching a short-term equilibrium relationship between the variables of the study with a negative and significant sign error correction coefficient.

Keywords: economic tiger, unemployment, inflation, public expenditure (ARDL) model